UNISA/DV
DEC 1 0 1990
UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الاولى
الجلسة ٢٣
المعقودة يوم الثلاثاء
٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر حرفي للجلسة الثالثة والعشرين

الرئيس :	السيد رانا	(نيبال)
ثم :	السيد موريس (نائب الرئيس)	(استراليا)
ثم :	السيد رانا (الرئيس)	(نيبال)

المحتويات

بيان من الرئيس

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح

../..

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.23
23 November 1990

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-63140 ٢٣٣٥٧د(٩٠)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٥٠ .

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما يعلم السادة الاعضاء ، وكما يرد في برنامج عمل اللجنة وجدولها الزمني ، فإن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات في إطار بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح قد حددت له الساعة السادسة من مساء اليوم . بيد أنني أود أن أحيط اللجنة علما بأن عددا من الوفود قد تقدم لي بطلب تمديد الموعد النهائي لمدة أربع وعشرين ساعة ، نظرا لكثافة المفاوضات التي تجرى حاليا ، وبناء على المشاورات التي أجريتها بعد ذلك بشأن هذه المسألة والتي تبين لي أثناءها أن هذا الطلب يدخل في إطار ترشيد عمل اللجنة ، فإنني أقترح أن تقرر اللجنة تمديد الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات المتعلقة بالبنود من ٤٥ الى ٦٦ و ١٥٥ من جدول الاعمال ، وهي البنود الخاصة بنزع السلاح ، حتى الساعة السادسة من مساء غد ، الموافق ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

وما لم يكن هناك اعتراض ، فإنني سأعتبر أن اللجنة قد وافقت على هذا الاجراء ، وسوف يتقرر ذلك .

تقرر ذلك .

البنود من ٤٥ الى ٦٦ و ١٥٥ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح

السيد بنغالي (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي يا سيادة الرئيس ، في مستهل كلمتي ، أن أضم صوتي الى صوت ممثلي الدول ممن سبقوني في الحديث ، فأهنئ سيادتكم لانتخابكم عن جدارة لتولي رئاسة هذه اللجنة البالغة الاهمية . إننا نرى في شخصكم زعيما محنكا ، واسع المعرفة ، ودبلوماسيا ماهرا ، وممثلا مرموقا لبلد صديق . ويتعهد وفد سيراليون بكامل دعمه لكم وتعاونه معكم أثناء توليكم رئاسة مداولات اللجنة الاولى . ونود أيضا أن نهنئ أعضاء المكتب لانتخابهم .

بينما تجتمع لجنتنا هذا العام للنظر في قضايا نزع السلاح وما يتصل بها من قضايا الامن ، تجرى مداولاتنا في فترة تاريخية هامة . فقد شهد العام الماضي تطورات

جذرية في أوروبا ، وفي العلاقات بين الشرق والغرب بصورة عامة ؛ ومن شان هذه التطورات أن تحدث تغييرا كبيرا في مسار التاريخ الحديث لفترة طويلة قادمة . وأهم هذه التطورات النهاية البادية للحرب الباردة التي ظلت طوال أربعة عقود تعرقل جهود المجتمع الدولي الرامية الى إقامة نظام للأمن الجماعي يقوم على مبادئ ميثاق الامم المتحدة . ويقف العالم الآن عند مفترق طرق تاريخي - منتشيا بما يجري من تطورات ايجابية هامة ، ومدركا ، مع ذلك ، لأخطار واحتمالات الاعجاب بالذات والاكتفاء بهذا الحد ، لاسيما أن السلم لا يزال حلما بعيد المنال لملايين السكان في مناطق الصراع المنتشرة في أنحاء العالم .

إن منظمتنا أيضا تجد نفسها في مفترق طرق ، فانتهاء الحرب الباردة وتزايد الاهتمام بالتعددية باعتبارها أفضل النهج لحل مشاكل العالم المشتركة المتزايدة قد دفعا الامم المتحدة الى قلب الاحداث الدولية . بيد أننا جميعا ندرك أن هذا التوافق الدولي الايجابي الحديث يمكن أن يتداعى ما لم يتسن التوصل الى حلول دائمة للمشاكل المعلقة ، لاسيما تلك التي تتصل بالحرب والفقر .

إن المناخ الدولي الجديد يطرح فرصا وتحديات . ونحن نتناول في هذه اللجنة مشاكل أساسية لنفس السبب الذي أنشئت من أجله الامم المتحدة . إن صون السلم والامن الدوليين هو المقصد الاساسي لمنظمتنا . بيد أن الامم المتحدة شهدت منذ إقامتها قبل ٤٥ عاما من هذا الشهر ، انتشارا للاسلحة وانتشارا للصراعات . وبينما يُنتج معظم الاسلحة في العالم المتقدم النمو ، فإن معظم الصراعات التي أدت الى الملايين من الوفيات والدمار الهائل والاختلالات الاقتصادية حدثت في العالم النامي . إننا نرى صلة واضحة بين سباق التسلح وانتشار الصراع ، ومن ثم بين نزع السلاح وصون السلم والامن الدوليين . ونهاية الحرب الباردة تتيح الآن لمنظمتنا فرصة قيمة لمواجهة هذا التحدي الحاسم ، أي كيف يمكن تحقيق نزع السلاح العام الكامل وتنفيذ أحكام الامن الجماعي الواردة بالميثاق .

ويبدو أن المجتمع الدولي قد نسي الحالة المأساوية السائدة في دولة شقيقة ، ليبريا ، في مناقشاته للازمة العالمية . إن المجزرة وتدمير الممتلكات ومعاناة شعب ليبريا وبؤسه التي أدى اليها النزاع في هذا البلد ، الذي كان في يوم ما ينعم بالسلم والاستقرار ، لا يوجد ما يضاهيها سوى القليل في التاريخ الحديث لافريقيا . بيد أن المجتمع الدولي لم يعط هذه الحالة المحزنة سوى القليل من الاولوية . وليبريا ليست دولة منتجة للبترول وليست لها أية علاقة بأسعار البترول . ولم تجتاحها دولة مجاورة قوية . بيد أن هذا البلد يعاني من أزمة ، والازمة في أي بقعة من العالم تمثل هجمة على السلم العالمي . ولا يمكننا التكلم عن نزع السلاح وحل الصراعات في العالم على أساس اقليمي انتقائي فقط ، يجب أن تكون التسوية شاملة تضم كل بقعة في العالم سواء كانت هامة أو غير هامة .

قد يعتقد البعض بأن مأساة ليبريا لا علاقة لها بالقضايا التي تجري مناقشتها في هذه اللجنة . إن هذا لخطأ فادح فمستوى العنف الذي جلب بؤسا يجل عن الوصف لالاف الليبيريين لم يكن ليحدث لولا التدفق المستمر للاسلحة والعتاد الى مختلف الاحزاب . وقد أسهم هذا التدفق في الفظائع التي ارتكبت . وهو يعتبر تأكيدا أوليا بشأن

العواقب الوخيمة التي تعاني منها البلدان النامية التي لا تنتج الاسلحة ، والتي لا تزال تجد نفسها مستودعا للاسلحة التقليدية . وعلى الذين ما زالوا يذكون النيران على الرغم من منافاة ذلك لكل الاعتبارات الاخلاقية ، أن يتحملوا المسؤولية عن العواقب .

لقد شردت الاسر والمجتمعات بأكملها في ليبريا وخلق ذلك مشكلة لاجئين كبرى فرضت ضغوطا هائلة على الاقتصادات الهشة للبلدان المجاورة ، بما في ذلك اقتصاد بلادي . ولقد قال وزير خارجيتي في الجمعية العامة في مطلع هذا الشهر ، إن المجتمع الدولي قد لا يعلم شيئا عنها ، ومن ثم فقد تغيب عن ضمائر العديدين . ومن ثم ، نحث الامم المتحدة على دعم خطة المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا .

إن سيراليون تؤكد من جديد رأيها بأن القضاء على جميع أسلحة التدمير الشامل النووية والكيمائية والبيولوجية ينبغي أن يظل محط الاولوية القصوى في جميع جهود نزع السلاح ، سواء كانت ثنائية أو اقليمية أو دولية . وحيث إن الاسلحة النووية تهدد بقاء البشر ، وحيث أن أسلحة الدمار الشامل تعرض للخطر قدسية حياة الانسان على نحو طائش ، فإننا نعتقد أن هذه الاسلحة لا ينبغي أن تُحظر فقط ، وإنما أن تدمر . وفي هذا الصدد يأسف وفدي لهذه النتائج المحبطة للمؤتمر الاستعراضي الرابع للاطراف في معاهدة عدم الانتشار المعقود قبل وقت قصير ، والاخفاق حتى الآن في إبرام اتفاقية شاملة بشأن الاسلحة الكيمائية .

إن سيراليون طرف في معاهدة عدم الانتشار ، كما أنها عضو في منظمة الوحدة الافريقية وتؤيد بشدة إعلان منظمة الوحدة الافريقية الخاص بجعل افريقيا منطقة لا نووية . وإننا نعتقد أنه حيث ان الاغلبية الساحقة من دول العالم ، أي زهاء ١٤٠ دولة ، نبذت الخيار النووي بالانضمام الى معاهدة عدم الانتشار ، فإن الدول الخمس الحائزة على الاسلحة النووية ينبغي أن تنضم الى التوافق الدولي ضد الاسلحة المريعة هذه ، وأن تبدأ في اتخاذ تدابير محددة صوب القضاء على الاسلحة النووية . وينبغي لها ، في المقام الاول ، أن توافق على فرض حظر شامل على التجارب ، كما اقترح وفد

نيجيريا ، وأن تتخذ مبادرات جديدة بشأن ضمانات الأمن السلبية . وأعتقد أيضا أن الدول النووية ، وغيرها من الدول الكبرى ، ينبغي أن تتخذ تدابير محددة ضد الخطر النووي الذي يمثله نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا على السلم والأمن الاقليميين والدوليين . وكخطوة أولى في هذا الاتجاه ، ينبغي اجبار جنوب افريقيا على الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار دون أية شروط ، وإخضاع أنشطتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وممارسة الشفافية والصراحة في برامجها النووية والعسكرية .

وعلى نقيض الأطماع المستمرة لجنوب افريقيا الرامية الى التوصل الى الأسلحة النووية وعسكرة المنطقة ، فإننا ، نحن الدول الافريقية المستقلة ، الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ، قد التزمنا التزاما صارما بتحويل القارة الى منطقة خالية من الأسلحة النووية وتعزيز الحل السلمي للنزاعات في منطقتنا وفقا لأحكام ميثاقي منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة . ومن ثم فإننا ندعو الى دعم كبير من قبل الأمم المتحدة للمبادرات الافريقية الرامية الى تنفيذ إعلان منظمة الوحدة الافريقية الخاص بجعل افريقيا منطقة لا نووية ، ودعم تدابير بناء الثقة في المنطقة التي سوف تسهم في منع سباق التسلح أو اللجوء الى القوة في تسوية النزاعات بين الدول .

وفي هذا الصدد ، فإننا نثني على ادارة شؤون نزع السلاح للبرامج التي تنفذها في افريقيا ، بما في ذلك حلقة العمل التي عقدت مؤخرا في أروشا لكبار العسكريين والمسؤولين المدنيين الأفارقة بشأن تسوية النزاعات وبناء الثقة بين الدول الافريقية . ونأمل أن تنشر نتائج هذه الحلقة والاجتماعات أو المؤتمرات المشابهة حتى يمكن لمناقشاتها ونتائجها أن تكون مرجعا يسيرا . ونقترح أن تنفذ مثل هذه البرامج بصورة منتظمة ، وأن تبحث المشاكل المحددة مثل نقل الأسلحة الى مناطق الصراع في القارة . وبشأن موضوع نقل الأسلحة ، فإن وفدي يأمل في تدمير الأسلحة التي رفضت في أوروبا بموجب اتفاقات نزع السلاح ، والامتناع عن نقلها الى بلدان أخرى ومناطق أخرى . كما نؤيد فكرة فتح سجل دولي للأسلحة تحت رعاية الأمم المتحدة حتى يمكن متابعة جميع عمليات بيع الأسلحة ونقلها .

إننا نعتقد أن مبادرات نزع السلاح والجهود الرامية الى القضاء على الاسلحة المكدسة في ترسانات الدول ، ينبغي أن تسير جنبا الى جنب مع الجهود الرامية الى منع انبثاق أنواع جديدة من الاسلحة أو بروز سباق تسلح في المناطق التي لم يكن موجودا فيها من قبل . ومن ثم ، فإن وفدي يؤيد إجراء بحث واف لقضية التطويرات العلمية والتكنولوجية في مجال السلم والامن الدوليين . وفي الوقت ذاته ، نود أن نؤكد رأينا بأن الحد من الجانب النوعي لسباق التسلح ينبغي ألا يستخدم كذريعة لمنع أو عرقلة التدفق الحر للمعرفة العلمية والخبرة التي تحتاج اليها جميع الدول ، ولاسيما البلدان النامية ، من أجل تنميتها .

إننا نرى أن تدابير بناء الثقة تمثل سبيلا فعالا لمنع ظهور سباق التسلح ، ولاسيما في مناطق مثل منطقتنا في افريقيا التي لا تقوم بصنع الاسلحة . ومن شأن عملية مستمرة وشاملة وطويلة المدى لبناء الثقة أن تجعل الحصول على الاسلحة أمرا غير ضروري ، ومن ثم ، تسمح للدول المعنية بأن تركز جهودها على مصالحها ذات الاولوية ، ألا وهي ، تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن سيراليون تشيد بعملية تدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا وبالتحرك الايجابي نحو التوقيع على اتفاق لتخفيض القوات المسلحة التقليدية في أوروبا الذي سيجري في باريس في وقت لاحق من هذا العام . إن أوروبا بوصفها أكثر القارات تكدسا بالأسلحة والقوات المسلحة في العالم ما برحت تستحوذ على اهتمام العالم بسبب سباق التسلح ، كما أنها تحتل الآن مركزا أساسيا في عملية التقدم نحو نزع السلاح . لذلك فإن التطورات التي تجري على تلك القارة تكتسي أهمية دولية . بل إن وفدي يعتقد أن التجربة الاوروبية يمكن أن تكون بمثابة عبرة مفيدة لأجزاء أخرى من العالم . وربما كان بوسع الأمم المتحدة أن تعمل بوصفها محفلا للدراسة المقارنة لمختلف مبادرات وعمليات بناء الثقة .

وعلى الرغم مما لنزع السلاح من أهمية واضحة بالنسبة الى السلم والأمن الدوليين ، وكذلك بالنسبة الى تعزيز التنمية الاقتصادية ، فإنه سيتقوض وستكون له أولوية ضئيلة في السياسات الوطنية والدولية إذا لم تتقيد الدول بقواعد القانون . لذلك من الحيوي عند النظر في مختلف بنود نزع السلاح المدرجة على جدول أعمالنا ألا يحيد بصرنا عن السياق السياسي الواسع . ولا بد أن تكون مسائل نزع السلاح مرتبطة بمسائل محددة تتمثل في الحرب والسلم وبمسألة احترام أحكام ميثاق الأمم المتحدة . وبغير ذلك فإن القرارات والمعاهدات التي قد نؤيدها في ميدان نزع السلاح قد تكون موضع شك وريبة ، أو قد تصبح عديمة المعنى في حالة نشوب حرب . لذلك بينما نسعى الى نزع السلاح يتعين علينا في الوقت نفسه أن نسعى أيضا الى حل النزاعات القائمة والحيلولة دون ظهور نزاعات جديدة . إن هذا الجانب يستأهل اهتماما كبيرا في جهودنا الجماعية الرامية الى تعزيز نزع السلاح والأمن الدولي .

السيد الدوسري (البحرين) سيدي الرئيس ، يسعدني في البداية أن أتقدم باسم وفد دولة البحرين بالتهنئة لانتخابكم رئيسا للجنة الأولى للثقة التي أوليت لكم ، والنابعة مما تتمتعون به من حنكة دبلوماسية حيث ستتمكنون من خلالها من تسيير مداولات هذه اللجنة بفعالية ودون تعثر . كما يسرني أيضا أن أتقدم بالتهنئة

الى بقية أعضاء المكتب على انتخابهم لمناصبهم آملين أن تتوج أعمال اللجنة بالنجاح والتوفيق .

في غمرة من التفاؤل العالمي ، ومع نهاية السنوات الاخيرة من القرن الحالي ، بزغ فجر جديد في سجل العلاقات الدولية بظهور التحسن المذهل في العلاقات بين الشرق والغرب ، مما أدى الى تغير كبير في البيئة الامنية الدولية .

وغدت العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تقوم على التعاون والتنسيق بدلا من المواجهة التي كانت سمة بارزة في العلاقات القائمة بينهما ردحا طويلا من الزمن . وأصبح التوجه نحو التعايش السلمي يتعزز يوما بعد يوم بإبرام اتفاقيات الحد من التسلح التقليدي والنووي ، والسعي بجهود مشتركة نحو حل العديد من المشكلات الدولية عن طريق الامم المتحدة ، خاصة وأن الحالة الامنية الجديدة الناشئة في العالم ، قد جعلت العديد من النظريات ، التي استحوذت على الفكر والتخطيط العسكريين منذ عام ١٩٤٥ ، تفقد أهميتها وقابليتها للتطبيق* .

ولعل من أبرز النتائج التي أسفرت عنها الجهود الثنائية بين الدولتين العظميين ، والتي قادت الى انتهاج سُبل التعايش السلمي تتمثل في إبرام معاهدة ١٩٨٧ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة المدى والاقصر مدى ، لما تضمنته هذه المعاهدة من نص يُطرح للمرة الاولى يقضي بالإزالة التامة لفئة بأكملها من القذائف النووية ، اضافة الى ما تشمله من أحكام للتحقق الداخلي لم يسبق لها مثيل .

ومع أن بعض الدول الحائزة للاسلحة النووية ترى أن تلك الاسلحة تسهم إسهاما أساسيا في أمنها الوطني ، فإن هناك اتجاها مغايرا يحظى بتأييد دول أخرى يدعو الى طرائق بديلة لتعزيز السلم والامن الدوليين . ومن ذلك إنشاء المناطق الخالية من الاسلحة النووية ، مع الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موريس (استراليا) .

وتؤيد دولة البحرين إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم ، الذي اعتمد في عام ١٩٧١ . ويحدونا الأمل في أن تزول العقبات التي تحول دون انعقاد مؤتمر المحيط الهندي في موعده المقرر عام ١٩٩١ ، وذلك من أجل بلوغ أهداف الإعلان .

كما تؤيد دولة البحرين أيضا "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط" بموجب قرارات الأمم المتحدة التي كان آخرها القراران ٤٣/٦٥ و ٤٤/١٠٨ . ومن هذا المنطلق ، عبّر سعادة وزير خارجية بلادي في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة يوم ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، عن قناعة دولة البحرين بضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل وهي الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية . فتحقيق هذا الأمر يعد خطوة متقدمة على طريق تأمين مستقبل الدول المحبة للسلام في المنطقة وإبعاد شبح التهديد النووي والكيميائي عنها . ويستند الى حق تلك الدول المشروع في الدفاع عن النفس وردع أي محاولة لانتهاك حقوقها الثابتة ، كما يشكل موقفا يتفق مع مفاهيم العصر وقيمه وتوجهاته الأساسية .

ومما ينذر بخطر محدق بالمنطقة تنامي القدرات النووية الاسرائيلية ، ورفض اسرائيل المستمر إخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهو ما عبّر عن قلقه إزاءه المؤتمر العام للوكالة في قراره ٥٢٦ .

إن معركة الحد من التسلح معركة يخوضها المجتمع الدولي كله ، وبالتالي فقد أصبح التعاون والوفاق مطلبا حياتيا لا غنى عنه . فلم يعد من الأمور المسلم بها الانفاق الهائل على السلاح وتكديسه وخلق الترسانات لما يسببه هذا الأمر من أضرار بالغة بالاقتصاد العالمي ورفاهية الشعوب .

إن عسكرة الفضاء أصبحت أمرا غير مستساغ في عصر الوفاق الدولي ، مما يملي على الدول التي تمتلك قدرات تكنولوجية ألا تجعل من الفضاء الخارجي ميدانا لسباق التسلح بل حقلا للتجارب العلمية والاستكشافات المثرية التي تعود بالفائدة على البشرية وتحقق الرخاء والازدهار لها .

إن الالتزام بالاعراف الدولية هو نهج قويم لتحقيق الامن والاستقرار للدول والشعوب ، ويمثل الاحتلال العراقي للكويت سابقة خطيرة ، وخرقا فاضحا للميثاق ، وإخلالا بالسلم والامن الدوليين . كما أن إعلان العراق ضمه للكويت يعد انتهاكا صارخا للقانون الدولي ، ناهيك عن ترويع الاهالي والمقيمين وتشريدهم ونهب خيرات الكويت ، وتدمير البنية الاساسية للبلاد من قبل قوات الاحتلال العراقية .

إن عصر الوفاق يبشر بمولد نظام عالمي جديد يؤكد على مبادئ الامن الجماعي والتعاون الدولي المتعدد الاطراف ، وهذه المؤشرات تتطلب ضرورة امتلاك الامم المتحدة لالية تنفيذية تمكنها من صنع السلام الذي ترنو اليه شعوب المعمورة ، لتزول من عالمنا عوامل الظلم والاستبداد والخوف ، وتتعزز فيه مبادئ الامن والعدالة والطمانينة والحرية لجميع الشعوب .

السيد المعكف (الجماهيرية العربية الليبية) : سبق لوفد الجزائـــر الشقيق أن تحدث باسم الاتحاد المغاربي والذي يضم الجماهيرية العربية الليبية وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا ، وأود أن تسمحوا لي أن أضيف الى ما جاء في بيانـــه الآتي :

بدءا ذي بدء اسمحوا لي أن أتوجه اليكم بأحر التهاني لانتخابكم رئيسا للجنـــة الأولى للدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة ، وإنني لعلى ثقة مـــن أنكم ستسهمون في إنجاح أعمال هذه اللجنة لما هو معروف عنكم من جدية وخبرة وحنكـــة في موضوع نزع السلاح . وأؤكد لكم أن وفد بلادي سيبذل كامل تعاونه معكم في تحقيـــق المهمة السامية التي أوكلت اليكم . كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر لسلفكم السيـــد أدولفو تايلهاردات الذي أدار أعمال اللجنة على أفضل وجه . كما أتقدم بتهانينـــا الحارة الى بقية أعضاء المكتب .

يسود العالم اليوم جو من التفاهم والوفاق في العلاقات الدولية لم يشهـــده التاريخ من قبل ، فقد تطورت هذه العلاقات تطورا ايجابيا ، فها هي الحرب الباردة قـد انتهت وحل الوفاق والتنسيق محل المواجهة والعداء ، ويرحب وفد بلادي بالتقارب بيـــن الشرق والغرب وبالتطورات التي يشهدها العالم اليوم من خلال المفاوضات الثنائيـــة والمتعددة الاطراف المبذولة للوصول الى اتفاقية بخصوص القضاء التام والشامل علـــى الاسلحة النووية وانهاء سباق التسلح النووي من جانب الدول الحائزة للاسلحة النووية .

كما يرحب وفد بلادي باتحاد شطري اليمن الشقيق وتوحيد ألمانيا واستقـــلال ناميبيا بعد كفاح طويل ومرير وباطلاق سراح مانديلا وزملائه وبما ساد أمريكا الوسطـــى والكاريبي من استقرار وبما لاح في الافق من ايجاد حلول لمشكلتي كمبوديا ووحـــدة كوريا .

يحتل نزع السلاح النووي المرتبة الاولى في مشاكل وقضايا نزع السلاح ، وتولـــي بلادي أهمية خاصة لهذه المشكلة حيث لا تزال الاسلحة النووية تشكل الخطر الاول والاساسي الذي يهدد البشرية ، وإن مسألة تطور هذه الاسلحة وتحسينها تزيد من الشعور بالخـــوف والرعب من وقوع كارثة نووية تهدد البشرية بالفناء وهو ما يثير قلق العالم أجمع

وبصورة خاصة قلق الدول غير الحائزة للاسلحة النووية مما يحتم ، وريثما يتحقق نـــزع السلاح النووي الكامل على أساس عالمي ، أن يضع ترتيبات فعالة لضمان أمن الدول غيـــر الحائزة للاسلحة النووية .

وبالرغم من الآمال التي لاحت في الافق من الخطوات الفعالة والجريئة التـــي اتخذتها الدولتان العظميان نحو اعادة ترتيب الامن الدولي والدخول في مفاوضات بشـــأن تخفيض الاسلحة النووية ، إلا أن ما تملكه الدول النووية وما تخزنه من ترسانات نوويـــة كفيل بتدمير العالم كله مرات عديدة ، الامر الذي يتطلب من هذه الدول النظر بجديـــة الى خطورة الوضع على السلم والامن الدوليين ووجوب توفير الارادة السياسية للقضـــاء الكامل والشامل على جميع هذه الاسلحة ، وتؤيد بلادي كافة المقترحات الهادفة الـــى تحقيق القضاء الشامل والتام على الاسلحة النووية وانهاء سباق التسلح ، كما تؤيـــد بلادي الجهود المبذولة من طرف العديد من الدول الاعضاء في المنظمة الدولية ، وخاصـــة دول حركة عدم الانحياز ، بشأن تعديل معاهدة الحظر الجزئي لاجراء التجارب النوويـــة وتحويلها الى معاهدة للحظر الشامل لتجارب الاسلحة النووية من أجل المساهمة الفعالـــة والجادة في الحد من انتشار وتطوير الاسلحة النووية والوصول الى حظرها وتدميرهـــا نهائيا . كما سيسعى وفد بلادي لبذل كافة جهوده للعمل على انجاح مؤتمر تعديـــل المعاهدة المذكورة والذي سيعقد في شهر كانون الثاني/يناير القادم .

يأسف وفد بلادي عن عدم تمكن المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم انتشـــار الاسلحة النووية الذي عقد مؤخرا في جنيف في اصدار بيان ختامي ، إلا أن وفد بـــلادي يحدوه الامل في أن تتمكن جميع الدول من بذل المزيد من الجهد لإعطاء قوة دفع حقيقيـــة جدية للعمل على انجاح المؤتمر القادم .

تضم بلادي صوتها الى الاصوات الداعية والمؤيدة لإنشاء مناطق خالية من الاسلحـــة النووية في بقاع شتى من العالم بغرض ايجاد عالم خال تماما من الاسلحة النوويـــة وتعزيز الامن والسلم مع مراعاة خصائص كل منطقة ، وفي هذا الخصوص يؤكد وفد بلادي علـــى اعلان رؤســاء دول وحكومـــات منظمة الوحدة الافريقية الصادر عام ١٩٦٤ بالقاهرة والقاضي

بجعل افريقيا منطقة لانووية . إلا أن هذا الاعلان حسب رأي وفدي سيظل تحقيقه بعيـــد المنال طالما استمر النظام العنصري في جنوب افريقيا في القيام بتجاربه النوويـــة واستمراره في تطوير برامجه النووية ، ودعم قدراته ، رافضا الانضمام الى معاهـــدة انتشار الاسلحة النووية ورافضا وضع كافة منشآته النووية تحت نظام ضمانات الوكالـــة الدولية للطاقة الذرية ، وهذا ما أكده تقرير الامين العام للامم المتحدة في الوثيقة A/45/569 . إن النظام العنصري في جنوب افريقيا يقف حجر عثرة في سبيل تخلص القـــارة الافريقية من كابوس التهديد من استعمال الاسلحة النووية ، وإن تدمير الاسلحة النوويـــة لنظام جنوب افريقيا والتوقف عن تطويرها وانتاجها لهو شرط أساسي لجعل افريقيـــا منطقة لانووية . وفي الوقت الذي يأمل فيه وفدي من كل العالم اتخاذ الاجـــراءات والتقيد بحزم بمبدأ عدم انتشار الاسلحة النووية ، هناك بعض الدول النووية التـــي لا تزال تخالف هذا وذلك عن طريق تقديم مساعدات مباشرة وغير مباشرة لهذا النظـــام وللكيان العنصري في فلسطين المحتلة ومدهما بالتكنولوجيا النووية مما أتاح لهمـــا انتاج الاسلحة النووية ، اضافة الى تعاونهما العضوي من أجل تطوير قدرتيهما النوويـــة وتطوير نظم ايصالهما الى أهدافهما . ولعل ما أشارت اليه جريدة واشنطن بوست فـــي عددها الصادر بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ عن تعاون نظام جنوب افريقيا والكيـــان الصهيوني في تطوير صواريخ متوسطة المدى لها القدرة على حمل رؤوس نووية ليثير القلق . يحاول هذان النظامات ارهاب ورعب الدول المجاورة لهما ، ولعل في قيـــام الكيان الصهيوني بالعدوان المباشر على تونس الشقيقة وكذلك الهجوم المسلح علـــى العراق الشقيق وقيامه بإجراء تجربة على صواريخ متوسطة المدى لتجريب نظم إيصـــال أسلحته النووية الى أهدافها ، مما أدى الى سقوط إحداها قرب السواحل الشرقية لبلادي مهددا بذلك أمنها وسلامتها ومعرضاً الامن والسلم الدوليين في المنطقة بأسرهـــا للخطر ، خير دليل على ذلك .

لقد أصبح امتلاك هذين النظامين للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل لا يهدد الأمن والسلم في افريقيا والشرق الأوسط وحدهما بل يمتد ليشمل العالم كله ، خاصة وأن هذين النظامين يشتركان ، اضافة الى ما سبق ذكره ، في عدم انصياعهما لقـــرارات الجمعية العامة بوجوب إخضاع مرافقهما ومنشآتهما النووية لنظام ضمانات الوكالـــة الدولية للطاقة الذرية مما ساهم في زيادة حدة التوتر في المنطقتين وأعاق إنشـــاء مناطق خالية من الاسلحة النووية فيهما .

شهد العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية نزاعات مسلحة عديدة استخدمت فيها الاسلحة التقليدية على أوسع نطاق ، وراح ضحيتها الملايين من البشر وانفق علـــى حيازتها وتطويرها واستخدامها الاموال الهائلة . ويرى وفد بلادي أنه قد آن الاوان لاخذ هذا الموضوع مأخذ الجد ويدعو دول العالم كافة الى بذل المزيد من الجهد لإنهاء هـــذا التسابق المحتوم . وفي هذا الخصوص رحب وفد بلادي بالاتفاق الاخير بين المعسكريـــن الرئيسيين على تخفيض قواتهما التقليدية في أوروبا ، كما يرحب بالجهود التي تبـــذل في إطار مؤتمري فيينا واستكهولم للأمن والتعاون في أوروبا وبقمة باريس المقبلـــة بشأن الموضوع ذاته .

إيمانا من بلادي بأهمية تعزيز الأمن والسلام العالميين وضرورة تأكيد الالتـــزام بحماية البشرية من الحروب الكيميائية والبيولوجية ، فقد سارعت بلادي الى التوقيـــع على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، الداعي الى منع انتشار وتكديس واستخدام الاسلحـــة الكيميائية وحظر الاستعمال الحربي وغير الحربي للغازات الخانقة أو السامـــة أو ما شابهها ، كما شاركت بلادي في مؤتمر باريس العام الماضي ، ويؤكد وفد بـــلادي التزامه الكامل باتفاقية حظر امتلاك واستخدام الاسلحة البكتريولوجية والتكسينيـــة وتدمير هذه الاسلحة . كما نرى التأكيد على الفقرة الخامسة والاربعين من الوثيقـــة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح والداعية الى ضرورة الربـــط بين الاسلحة النووية والاسلحة الكيميائية وذلك مع إعطاء الاولوية لتدمير الســـلاح النـــووي . كذلك فإن مبدأ نزع السلاح وجعل مناطق خالية من السلاح يجب ألا يكون مبـــدأ

انتقائيا . ففيالوقت الذي يطالب فيه البعض بنزع السلاح الكيميائي ، نرى انه يمد الاسرائيليين بالتقنية النووية وأسلحة الدمار الشامل ، وفي الوقت الذي تشن فيه حملة على دول يدعى أنها تملك أسلحة كيميائية وبيولوجية وفي الوقت الذي يرفض فيه الاسرائيليون التوقيع على أية اتفاقية دولية في هذا الخصوص ، نرى أنهم يدعمونهم بكل الامكانيات التي مكنتهم من تطوير أسلحتهم النووية .

إن وفد بلادي يطالب بجعل منطقة البحر المتوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وإخضاع دول المنطقة جميع منشآتها لنظام المراقبة الدولية بدون تمييز ، وتعهد جميع دول المنطقة بالالتزام بالاتفاقيات الدولية في هذا الإطار ، وترحب بلادي باقتراح السيد الرئيس حسني مبارك بجعل هذه المنطقة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .

عبّر المجتمع الدولي وفي أكثر من مناسبة عن معارضته لنقل سباق التسلح الى الفضاء الخارجي باعتباره ملكا للبشرية جمعاء ، وترى بلادي أن وصول الانسان الفضاء الخارجي واستكشافه يجب أن يستغل للمصلحة المشتركة للبشرية جمعاء وأن يقتصر استخدامه على الأغراض السلمية ، وبالتالي فهي تدعو الى تحريم عسكرة الفضاء الخارجي وقصر استخدامه على الاغراض الانسانية السلمية والعلمية فقط . ومما يزيد من خطورة عسكرة الفضاء الخارجي استغلاله في نشاطات فضائية تسخر في أعمال عدوانية تهدد السلم والأمن الدوليين وتزيد من حدة سباق التسلح ، ولا يخفى على الجميع ما قام به الكيان الصهيوني مؤخرا من اطلاق صواريخ تجسس وأقمار صناعية في الفضاء الخارجي بغية التجسس على الدول العربية والافريقية .

تولي بلادي أهمية قصوى لموضوع التسلح ونزع السلاح البحري ، فقد تحولت البحار والمحيطات الى ترسانات من الأسلحة ذات الدمار الشامل تحملها السفن والغواصات ، وعليه فقد دأبت بلادي على تأييد كافة الجهود الاقليمية والدولية من أجل نزع هذا السلاح سواء على صعيد الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الدولية والاقليمية .

إن استمرار تواجد أساطيل بعض الدول الكبرى خارج مياهها لا يزال يزعزع ويهدد السلم والأمن الدوليين ، وعليه لا بد من المطالبة بسحب هذه الأساطيل . وفي هذا الخصوص يؤكد وفد بلادي على قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتوفير الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط وجعله بحيرة أمن وسلام ويرحب بالمقترحات الأخرى الداعية الى التعهد بسحب الأساطيل العسكرية من البحار تمهيدا لجعلها بحيرات أمن وسلام .

يمتلك عالمنا القدرة على تهيئة حياة أفضل للإنسان ، ويمتلك في الوقت نفسه الوسائل الكفيلة بإنهاء مظاهر الحياة على الارض ، ولو تمكن العالم من الوصول الى تحقيق نزع السلاح فإنه بدون شك سيوفر للشعوب المناخ الضروري واللازم لازدهارها .

إنه لمن المؤلم حقا أن دول العالم ، وخاصة النامية منها ، تسخر مواردها البشرية والطبيعية لتكديس الأسلحة وتخزينها تاركة شعوبها تعاني من الجهل والمرض والفقر ، وبلادي وهي إحدى دول هذا العالم وبالرغم من تخصيص الجزء الأعظم من دخلها للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية إلا أن اجراء المناورات العسكرية من قبل دول كبرى قبال شواطئها على مدار السنة وفرض سياسة التهديد والتلويح باستخدام القوة ضدها اضطرها الى زيادة تخصيص الأموال من أجل حماية أمنها وسلمها على حساب مخصصات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .

تولي بلادي أهمية خاصة لعملية التحقق باعتبارها مسألة هامة لأي تقدم في مجال نزع السلاح ، ويود وفد بلادي الإشادة بتقرير الأمين العام الذي يتضمن الدراسة التي قدمها فريق الخبراء الحكوميين المؤهلين عن دور الأمم المتحدة في مجال التحقق ، ويؤكد على أهمية التوصيات التي جاءت في هذا التقرير ، كما يؤيد فكرة الحاجة الماسة الى إيجاد ودائع مركزية في مجال التحقق وإيجاد مصرف بيانات بشأن جميع أنواع التحقق ، ونؤكد على إيجاد منظمة معينة تعنى بمجالات التحقق ووضع فهارس خاصة بها ، كما نطالب بتبادل المعلومات ونشر الاحصائيات ووضع تدابير أخرى من شأنها توفير المزيد من المعلومات .

(السيد المعكف ، الجماهيرية العربية الليبية)

يدرك وفد بلادي الاهمية والاخطار المترتبة على إلقاء النفايات النووية وكذلك النتائج الإشعاعية الصادرة عنها وما يترتب على ذلك من آثار ضارة على الإنسان والبيئة ، وما يشكله من خطر على الأمن الاقليمي والدولي وخاصة أمن وسلامة الدول النامية .

وتطالب بلادي المجتمع الدولي باتخاذ ضمانات دولية شاملة لمنع نقل النفايات الخطرة والسامة والمشعة من الدول الصناعية أو شركاتها الى البلدان النامية . وتؤكد بلادي على جميع قرارات الجمعية العامة بالخصوص والتي آخرها قرارها A/44/785 والمتعلق بمنع إلقاء النفايات النووية ، وتطالب الدول الصناعية بالعمل على دفن وإتلاف منتوجاتها الإشعاعية التكسينية في أراضيها وتدعو الدول النامية الى إصدار تشريعات وطنية تمنع دخول هذه النفايات الى أراضيها .

وختاما ، يؤكد وفد بلادي على أهمية دور الأمم المتحدة في حفظ السلام والأمن الدوليين ومساعيها الدؤوبة من أجل نزع السلاح . وفي هذا الإطار يشيد وفد بلادي بدور الأمين العام للأمم المتحدة للجهود التي يقوم بها وبتقاريره القيمة بالخصوص . كما يشكر السيد أكاشي ، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح ، على ما قام به من دور ظهر واضحا جليا في تقريره الذي يدعو فيه المجتمع الدولي الى زيادة المساهمة في إنجاح دور المنظمة للاضطلاع بمسؤوليتها في ميدان نزع السلاح . وإن مراكز الدراسات والبحوث وتوسيع برامج الدراسات الخاصة بنزع السلاح ستسهم إسهاما كبيرا في زيادة اتساع أفقنا فيما يتعلق بنزع السلاح ، وبالتالي المساهمة في استتباب السلم والأمن الدوليين .

السيد سافوا (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفدي أن يقدم أحر تهانيه للسيد رانا على انتخابه بالاجماع لرئاسة اللجنة الاولى في هذه المرحلة الحاسمة للغاية من حياة المنظمة التي مضى عليها ٤٥ عاما . ويرى بلدي أنها لدلالة طيبة أن يشغل ممثل لبلد صغير كبلدي مثل هذا المنصب . وقد ظهرت قدراته عملا بما فيه الكفاية . ولا يسعنا إلا أن نردد ما ذكره الذين قالوا بأن اللجنة محظوظة بأن يرأس مداولاتها رجل بمثل هذه الخبرة والمنزلة . ونؤكد له وللاعضاء الآخرين في المكتب على تعاوننا معهم في جميع الأوقات .

لقد ذُكر كثيرا أثناء مداولاتنا أن الحرب الباردة قد انتهت . ونحن نأمل أن لا تتكرر بتاتا في أي شكل آخر . وقد أعيد تنظيم الأحلاف القديمة واستبدلت بها ترتيبات

جديدة اتسمت بمزيد من الانفتاح والـ "بيريسترويكا" ونشر الديمقراطية . ورؤوس الأموال المطلوبة للتحويل طائلة ولكن يمكن الحصول عليها من إعادة توجيه الأموال التي كانت في السابق مخصصة لشراء الأسلحة . ويمكن أن يساعد التفاهم الجديد بين الدولتين العظميين على حل المشاكل القديمة التي بدت حتى الآن مستعصية على الحل . ويبرز ذلك بصورة حية للغاية في المحاولات الرامية الى إيجاد حل لأزمة الخليج . ونأمل أن تحسم مشكلة الخليج الحالية كخطوة أولى في الإطار الأوسع لإيجاد صيغة للسلم الدائم في الشرق الأوسط .

واذا كانت سرعة واتجاه عملية السلام ، تثلج صدورنا ، فلا يسعنا إلا أن نشعر بالانزعاج إزاء التكديس النووي المستمر ، بالرغم من انخفاضه عن ذي قبل ، والتهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية ، والصلة التي تبدو وشيقة بين القدرة النووية والنفوذ السياسي . واذا كان امتلاك الأسلحة النووية ، بل القوة العسكرية ، يعتبر قاعدة مقبولة في السياسة الدولية ، فإن عالمنا أشد فقرا بسببها ، لأن طريقة حياة الكثرة ستتوقف على أهواء القلة القوية .

إن وفدي ينظر بقلق الى غزو الكويت من جانب دولة تزيد قوتها العسكرية عن قوتها ٥٠ مرة . إنها لظاهرة مشؤومة وإشارة خطيرة للأمم الأصغر . ولعل الوحدة التي تصرفت بها الدول الأعضاء في المنظمة لإدانة العدوان وتطبيق الجزاءات يمكنها كذلك أن تنقل الى الأذهان رسالة مؤداها أن هذا النوع من الأعمال لا يمكن أن يتحمله المجتمع الدولي أو أن يوافق عليه . ونحن على ثقة بأنه سيتم التوصل الى نهاية عادلة لأزمة الخليج الراهنة يمكن أن تكون بمثابة ردع لأي عدوان في المستقبل .

إن تخفيض المخزونات النووية لن يكون له شأن يذكر اذا ظل ما تبقى منها على مستوى نوعي أعلى ، مما يبطل أي فوائد قد يؤدي اليها هذا التخفيض . ونعتقد أن هذا التناقض من جانب بعض الدول النووية أدى الى النهاية غير الحاسمة للمؤتمر الاستعراضي الرابع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . ونشاطر العديد من الوفود الرأي في أن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية يجب أن يحظى بأعلى

درجة من الأولوية . وتعلق بلادي أهمية كبرى على إبرام هذه المعاهدة . ولكوننا من الموقعين على معاهدة جعل جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية - معاهدة راروتونغا - فلا يمكننا أن نقبل استمرار استخدام فرنسا لمنطقتنا كحقل للتجارب . وعلى الرغم مما قد يقدمه أحدهم من الاستنتاجات العلمية بشأن التجارب النووية ، فإنها تشكل خطرا حقيقيا للغاية على صحة الشعوب في المنطقة وتهدد البيئة . وقد أعربنا جميعا في جنوب المحيط الهادئ مرارا وتكرارا عن هذا الشاغل الذي يغذيه الاعتقاد الأساسي أن عندما يأتي الوقت الذي يظهر فيه الخطر المؤكد سيكون قد فات أوان اتخاذ أي اجراء علاجي . وبالرغم من أنني قد أجازف بأن أبدو ساذجا ، فإنني أتساءل : لو كانت هذه التجارب غير ضارة على نحو ما يدعون ، فلماذا لا يقومون بإجرائها في فنائهم ، بدلا من تفجيرها بعيدا على مسافة آلاف الأميال ، حيث يكون صداها مجرد همسات تضيع في الريح وحيث تكتم الصيحات الداعية الى وقفها باللغة الاصطلاحية للعلم الزائف .

في الوقت الذي تلاشى فيه تقريبا احتمال الحرب النووية بين الدولتين العظميين ، لا يزال هناك قدر كبير من الأسلحة التقليدية يكفي لتدمير الانسانية عدة مرات . وانتشار هذه الأسلحة وتوافرها بسهولة يؤخر التنمية ، لأن الأمم اختارت الإفراط في التسلح ، على حساب احتياجاتها الانمائية الملحة الاخرى . وشفافية نقل الأسلحة التقليدية ، كما ذكر في تقرير ندوة البندقية ، هي مشكلة تحتاج الى متابعة عاجلة من جانب الحكومات والمجتمع الدولي في مجموعه ، مع الإدراك المتزايد للأخطار المتأصلة فيها .

إن شعب فيجي يشعر بقدر كبير من الانشغال إزاء التهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية في منطقة الخليج . وشاغلنا ليس عاما فحسب بل يرجع الى أن جنودنا يؤدون واجباتهم في إطار قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في الشرق الأوسط . وفي الشهرين الأخيرين بذلت الأمم التي ليست فرقها مجهزة للتكيف مع آثار الحرب الكيميائية جهودا محمومة للحصول على المعدات اللازمة لهذا الغرض . وفي الوقت الحالي لا يزال توفير

هذه اللوازم قيد التفاوض . إن الامم التي لا تمتلك هذه المواد هي جميعا من البلدان النامية . وهي لا تدخل التدريب على الحرب الكيميائية في مناهجها ، ناهيك عن توفير المعدات . بيد أن هذه الأسلحة لا تميز اذا ما استخدمت . وستكون أغلبية الإصابات بعد استخدامها في صفوف غير المجهزين تجهيزا صحيحا لمواجهتها . واذا كان هذا ينذر بما ستكون عليه ساحة القتال في المستقبل ، فلا يمكن أن يكون هناك متفرجون غير متضررين . ويجب أن تحمل اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية على تاييدنا جميعا لتقدم على وجه السرعة اتفاقا شاملا للحظر الكامل لتلك الاسلحة المقيتة .

وتحقيقا لهذه الغاية ، يشعر وفدي بالتشجيع إزاء الدور القيادي الذي اضطلعت الدولتان العظميان به للتخفيف المنتظم لمخزوناتهما من الاسلحة الكيميائية . ونشعر بالامتنان بصفة خاصة إزاء المبادرة الشخصية التي قام بها الرئيس بوش الذي اجتمع مع رؤساء حكومات ١١ دولة من الدول الجزرية في المحيط الهادئ في هونولولو في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ، أي في عطلة نهاية الاسبوع الماضي . وكان ضمن ما قام به أن خفف شواغلهم بشأن نظام تصريف العناصر الكيميائية في جزيرة جونستون المرجانية . وأكد الرئيس بوش لهؤلاء القادة أن المرافق ستستخدم لتصريف الاسلحة الكيميائية الموجودة هناك بالفعل وللكميات الصغيرة التي هي الآن في الطريق اليها من ألمانيا ، وأن الولايات المتحدة ليست لديها خطط لاستخدام الجزيرة المرجانية لاية غاية أخرى تتصل بالذخائر الكيميائية أو كموقع لتصريف النفايات الخطيرة .

لقد اقتصرت ساحات قتال الحرب العالمية الاولى على المسرح الاوروبي ؛ ولم تمس منطقة جنوب المحيط الهادئ نسبيا بسوء . لكن الحرب العالمية الثانية جرّت القسم الاكبر من منطقتنا في ذلك الصراع . ولم تكن فيجي تبعد أكثر من ٥٠٠ ميل عن أقرب نقطة قتال . ويحدونا نغى الامل ، الذي أعربت عنه الغالبية ، في أن نتذكر ، في الوقت الذي يبتعد فيه عالمنا عن إمكانية المواجهة العالمية ، دروس الماضي وإلا نقع مرة أخرى في فخ اللامبالاة . واذا رفضنا الإصغاء فإننا جميعا سنمس لا محالة - شئنا أو لم نشأ . لقد قيل إن السلم ليس مجرد غياب الحرب . وتجنب الحرب يجب أن يكون شاغلا لنا جميعا .

السيد زيبوري (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : حيث أن هذه أول مداخلة رئيسية لي في عمل اللجنة ، اسمحوا لي أن أتقدم بالتهاني الخالصة للرئيس ولبقية أعضاء مكتب اللجنة وأن أعرب عن عزمنا على التعاون معهم لجعل هذه الدورة دورة مثمرة .

تتيح المناقشة العامة في اللجنة الاولى فرصة ممتازة لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في ميدان نزع السلاح والحد من الاسلحة . ومن حسن الحظ أننا شهدنا في العام الماضي دلائل كثيرة على هذا الاتجاه - وكان آخرها التقدم المحرز في اتجاه إبرام معاهدة بشأن الاسلحة التقليدية في أوروبا ، الامر الذي سينجم عنه تخفيض كبير في مستوى جميع القوات التقليدية في أوروبا وإعادة توزيعها . وقد يكون ذلك ، بالاضافة الى التقدم المحرز في المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن تخفيض الاسلحة النووية ، بشيرا بحلول عهد جديد - نأمل أن يكون دائما - من السلم والاستقرار في القارة .

وقد احتذي المثال الاوروبي في كثير من المناطق الاخرى في العالم ، حيث بدأت النزاعات ومواضع التوتر والصراع التي طال أمدها تسير في اتجاه الحل السلمي .

والمؤسف أن المنطقة الوحيدة في العالم التي لم يحرز فيها تقدم في هذا الاتجاه هي منطقة الشرق الاوسط . وهذه المنطقة ، التي ظلت أمدا طويلا أرضا خصبة

للتعصب والكراهية والعنف الجامح ، تدخل مرة أخرى في خضم أزمة كبرى ، نجمت عن قيام إحدى دولها - العراق - بعمل عدواني سافر على جار صغير . والعالم الذي كان قد عكف على بذل جهد جديد يبشر بخير كبير في مجال التعاون الدولي والأمن والسلم ، يجد نفسه اليوم مجبرا على حشد طاقاته وقواته لمواجهة هذا التحدي السافر للنظام الدولي وللسلم العالمي .

والواقع أن منطقة الشرق الأوسط هي المنطقة الوحيدة التي لا تزال فيها لغة التوتر والحرب تترعرع . ويعزف العراق الإيقاع المتسارع الذي تحصل به أغلبية دول المنطقة على الأسلحة ، ويضع السوابق الخطيرة بالهُزء بالتزاماته الدولية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وبرتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، بالتزاماته الأحدث عهدا بوصفه موقعا على معاهدة عدم الانتشار .

ولسنوات طويلة ظلت تحذيرات اسرائيل بوجود أخطار مترسخة في المنطقة موضع تجاهل عام طالما أنه كان من الواضح يبدو أن اسرائيل ستكون الضحية الوحيدة المحتملة . ومن المؤسف أن المجتمع الدولي لم يتنبه الى هذا الخطر إلا في الشهور الأخيرة ، ونأمل أن يعالج هذا الوضع معالجة قاطعة .

لقد تقدمت اسرائيل بالعديد من المقترحات بخصوص نزع السلاح . فمنذ عام ١٩٨٠ قدمت اسرائيل مشروع قرار يتعلق بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط . وما برحت اسرائيل منذ ذلك الحين تؤيد توافق الآراء الذي يتم التوصل اليه في الجمعية العامة للأمم المتحدة حول هذا الموضوع ، بالإضافة الى أنها قدمت التفاصيل الشكلية التي تراها مناسبة لإقامة مثل هذه المنطقة .

وتود اسرائيل أن تجدد دعوتها الى تنفيذ هذا الاقتراح ، على أساس المبادئ التوجيهية التالية : أن تكون هناك مفاوضات حرة ومباشرة بين الدول المعنية ؛ أن يجري إدخال الترتيبات المشتركة التي تعزز الثقة المتبادلة بين الدول المعنية ؛ أن تنبع مبادرة تنفيذ ذلك من الدول الواقعة في المنطقة ؛ أن توقع جميع دول المنطقة على الاتفاقية المقترحة وأن تصادق عليها .

واسرائيل على استعداد للدخول في مفاوضات مع كل دولة عربية من أجل إيجاد السبل والوسائل اللازمة لتنفيذ فكرة نزع السلاح الاقليمي . وتود اسرائيل أن تؤكد من جديد ، كما دأبت منذ الستينات ، على أنها لن تكون أول بلد يقوم بادخال الاسلحة النووية الى الشرق الاوسط .

وقد دعا رئيس الوزراء اسحاق شامير في سياق خطابه أمام الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الاستثنائية في عام ١٩٨٨ الى جعل الشرق الاوسط منطقة خالية من الاسلحة الكيميائية . وأكد وزير الخارجية في ذلك الحين ، موشيه ارينز ، هذه الدعوة مرة أخرى في مؤتمر باريس الذي عقد في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ . كما أعرب من جديد نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية ، ديفيد ليفي ، عن هذه النية في خطابه أمام الجمعية العامة في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

واسرائيل من بين الموقعين على برتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . وهي تمتثل بالكامل وبصورة صارمة أحكام هذا البروتوكول . وقد شاركت مؤخرا ، بوصفها دولة غير عضو ، في أعمال مؤتمر نزع السلاح ، ولاسيما في اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية . ومن ثم انضمت اسرائيل الى الجهود الدولية لوضع مشروع اتفاقية عالمية تتعلق باستخدام الاسلحة الكيميائية - اتفاقية تحظى بقبول جميع الدول . وتؤيد اسرائيل أهداف الاتفاقية المقترحة . وستدرس اسرائيل بروح بناءة إمكانية الامتثال للاتفاقية في ضوء إمكان إسهامها في حل مشاكل الشرق الاوسط ، ورهنا بالمتطلبات الامنية لدولة اسرائيل . ولئن كنا على اقتناع بأن النهج الاقليمي ، الى جانب المفاوضات المباشرة والضمانات المتبادلة ، أفضل طريق يتبع في الميدان الكيميائي علاوة على الميدان النووي ، فإننا نتوخى امكانية تطعيم اتفاقية الاسلحة الكيميائية بأحكام قد تعطي بعض مزايا النهج الاقليمي .

ويبدو من المناسب تماما أن نؤكد من جديد تحذيراتنا من الاخطار المروّعة التي ستنبع على الاغلب من انتشار الاسلحة غير التقليدية .

ونود أن نجدد نداءنا الى الحكومات ، وكذلك الى المنظمات والشركات الخاصة ، بأن تضم صفوفها في بذل جهد عظيم الشأن بغية منع وصول التكنولوجيا التي تحمل معها خطر إنتاج واستخدام أسلحة غير تقليدية - أسلحة ، كما هو معروف جيدا ، كفيلة بأن توقع كارثة مروعة بالإنسانية بأكملها - الى بلدان مثل العراق وليبيا .

معروض علينا هذا العام تقرير الأمين العام عن إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط - الوثيقة A/45/435 . ونود أن نثني على وكيل الأمين العام ، أكاشي ، وعلى موظفي إدارة شؤون نزع السلاح ، وبالطبع على الخبراء المستقلين الثلاثة الذين كتبوا التقرير ، لما قدموه من دراسة متعمقة ومفيدة بهذا القدر . وسوف نعلق عليها في وقت لاحق من مداولات اللجنة .

وقد خلص الخبراء في ذلك التقرير الى أنه ليس بالإمكان القضاء على التهديد النووي ، على نحو فعال ودائم ، إلا بالتوصل الى نمط من العلاقات السليمة للأمن الاقليمي ، علاقات تقوم على ترتيبات لا يشوبها مواربة ولا غموض وملزمة قانونا ، ويجب أن يكون من بينها التزام جميع دول المنطقة بنبذ خيار الاسلحة النووية . وسيتعين أن يختلف هذا النمط جذريا عن العلاقات الخطرة والمضطربة القائمة اليوم حيث تنتشر الاسلحة المعقّدة ، بما فيها أسلحة التدمير الشامل ووسائل ايصالها ، وتبقى التوترات السياسية قائمة بغير حلول . كما أكد الخبراء على أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا كنتيجة لعملية طويلة .

وقال وزير الخارجية ليفي في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة ، في اشارته الى عملية السلم العام :

"لتعزيز هذه العملية ، فإن من المناسب البدء بتدابير بناء الثقة المتبادلة وتشجيعها . ومثل هذه التدابير يمكن أن تسهم في الخفض التدريجي للعداوات والتوترات ، وأن توقف المهاترات العدائية وقرع طبول الحرب ، والإرهاب" . (A/45/PV.14 ، ص ٨٦)

ويمكن بالمثل تطبيق نفس تدابير بناء الثقة هذه من أجل إحراز تقدم في مجال نزع السلاح .

وقد أوضح واضعو التقرير الذي ذكرته آنفا بصورة جلية الوضع الامني لاسرائيل ، بقولهم :

"واستنادا الى هذه الخلفية ، من المناسب الإشارة الى أن الوضع الامني لاسرائيل يتسم بثلاث خصائص تقوم لا محالة بدور فيما يتعلق بتحديد موقفها إزاء إيجاد منطقة خالية من الاسلحة النووية : حجم أراضيها الصغير نسبيا ؛ حالة الحرب المستمرة بينها وبين الاغلبية الساحقة لدول المنطقة ؛ وعدم وجود أي حلفاء عسكريين لها في المنطقة وكون الدولة الوحيدة التي قد تقدم الدعم لها في حال نشوب أي نزاع بعيدة جدا جغرافيا" . (A/45/435 ، الفقرة ٩٨) .

ويصبح هذا الوضع أكثر وضوحا عندما ينظر المرء الى الارقام المستمدة من كتاب "التوازن العسكري ١٩٨٩ - ١٩٩٠" الصادر عن معهد لندن للدراسات الاستراتيجية ، الذي يقارن اسرائيل بستة بلدان عربية لا تزال في حالة حرب معها . وتبلغ النسبة في حالة عدد الجنود الداخلين في الخدمة الفعلية ١٢,٦ الى ١ ؛ والاحتياطي ٢,٩ الى ١ ؛ والدبابات ٣,٨ الى ١ ؛ والطائرات المقاتلة ٣,١ الى ١ . وفي عام ١٩٨٧ كانت نسبة الميزانية الدفاعية بدولارات الولايات المتحدة ٥ الى ١* .

---

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

نحن نتكلم هنا عن الاسلحة التقليدية وحدها ؛ وعلينا أن نضيف اليها مخزونـــات الاسلحة الكيميائية والاسلحة البيولوجية والقذائف التسيارية . هذا علاوة على الادلـــة الدامغة التي تؤكد أن العراق ، على الرغم من توقيعه على معاهدة عدم انتشار الاسلحـة النووية ، ينخرط في جهد محموم لانتاج أسلحة نووية حديثة . ومثلما لم يبد العـراق أي احترام لتوقيعه على اتفاقية جنيف ، فإنه يتجاهل التزاماته بموجب تلك المعاهـــدة أيضا . وفي وقت نجد فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي منهمكين بكل همة فـــي تخفيض وازالة مخزوناتهما من الاسلحة الكيميائية ، ينخرط العراق بنشاط في زيـــادة مخزونه من هذه الاسلحة ، ويهدد بالهجوم على اسرائيل وعلى مناطق أخرى في الشـــرق الاوسط بهذه الاسلحة المحرمة .

ولا يسعنا إلا أن نعرب عن أملنا الوطيد في أن يتسنى في الاعوام المقبلة لـــروح التوفيق والحوار والانفراج التي تجلت في مناطق أخرى من العالم أن تنفذ من جـــدران الكراهية التي نصبت في الشرق الاوسط .

السيد عثمان (الصومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيـــد الرئيس ، بما أن هذا هو أول بيان لي في هذه اللجنة ، اسمحوا لي في البدايـــة أن أتقدم اليكم ، نيابة عن وفد بلادي ، بأحر التهاني بمناسبة انتخابكم بالاجماع لتوجيـه مداولاتنا . إن انتخابكم لهو اعتراف بمهاراتكم الدبلوماسية المعروفة وخبرتكـــم الثرية بشؤون الامم المتحدة . ونتقدم بتهانينا أيضا الى سائر أعضاء المكتب .

نجتمع هنا في ظل خلفية من التطورات العالمية البالغة الاهمية عززت آمـــال المجتمع الدولي في عالم أفضل ، مسالم ومزدهر . لقد شهدت بداية عقد التسعينات تحولا هاما ومثيرا مما ألفناه كثيرا في الماضي من حرب باردة ومواجهة بين الدولتيـــن العظميين ، الى عهد جديد من التعاون والمصالحة . وكان انهيار حائط برلين ، وإعـادة توحيد ألمانيا التي أعقبت ذلك في بداية هذا الشهر ، رمزا بليغا لنهاية التنـاحـــر الايديولوجي والمواجهة العسكرية بين الشرق والغرب .

ومن دواعي الارتياح حقا أن نرى روح التفاهم والتوفيق هذه تنتشر الى مناطـــق أخرى من العالم ، حيث الصراعات المزمنة إما قد سويت وديًا أو ظهرت منها بـــوادر مشجعة تبشر بتسويتها بالحوار والتفاوض . وفي الوقت الذي شهد فيه العالم بـــزوغ ناميبيا دولة حرة ومستقلة بعد كفاح تحرري طويل ومرير ، توحدت الدولتان اليمنيتـــان بمحض ارادتيهما في دولة واحدة ، تلبية لتطلعات شعبيهما . وفي جنوب افريقيا ، بعـــد الافراج عن نيلسون مانديلا وزعماء سياسيين آخرين ، ورفع الحظر عن الاحزاب السياسية ، بدأت عملية حوار بين المؤتمر الوطني الافريقي والحكومة . ويحدونا الامل أن تـــؤدي قريبا المفاوضات التي بدأت لتوها ، الى تصفية نظام الفصل العنصري البغيض واقامـــة ديمقراطية حقيقية متعددة الاحزاب وغير عنصرية في البلاد ، على أساس مبدأ "صوت لكـــل فرد" .

في الاشهر الاخيرة ، وفي منطقة أخرى من افريقيا ، حدثت أيضا تطورات ايجابيـــة صوب التعاون دون الاقليمي . ففي كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، قررت اثيوبيا وأوغنـــدا وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا ، الاعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنيـــة بالجفاف والتنمية (إيجاد) ، أن تتعاون فيما بينها من أجل التنمية الاقتصاديـــة - الاجتماعية وإقرار السلم والوئام في بلدانها . والصومال تؤيد كل التأييد الـــدور الذي تضطلع به تلك الهيئة في مكافحة الجفاف وتعزيز التنمية الاقتصادية - الاجتماعيـة والامن في بلدان منطقة القرن الافريقي دون الاقليمية .

وفي وقت يبدو فيه حل الصراع الذي طال أمده في كمبوديا قريب المنال ، تجـــري للمرة الاولى اتصالات بين الكوريتين على مستوى رؤساء الوزراء ، ولعلها تفضي - فـــي جملة أمور - الى الوفاء بالتطلعات التي يتشاطرها شعبا البلدين نحو إعـــادة التوحيد . ويحدونا وطيد الامل في أن تسفر عملية المفاوضات الجارية بين الاطـــراف المعنية في الصحراء الغربية وفي قبرص ، والجهود المبذولة لإحلال السلم الدائم فـــي افغانستان من خلال المصالحة الوطنية ، عن نتائج مثمرة في تلك البلدان .

أما أن ينظر المرء الى هذه الاتجاهات الايجابية ، برغم أنها مشجعة ، على أنها دواء سحري لكل المشاكل المعقدة التي تواجه الجنس البشري اليوم ، فسيكون ذلك ضربا من تعليل النفس بالاماني ؛ لان حالات الصراع ما أن تختفي من بعض مناطق العالم تطل برؤوسها القبيحة في مناطق أخرى . ولها قدرة خارقة على قذف كوكبنا في لهيب مواجهة عالمية تقضي على المكاسب المحدودة التي حققناها في مجال نزع السلاح . وها هي الحالة المتفجرة في الشرق الاوسط أبلغ مثال على ذلك .

وقد أوضح الامين العام في تقريره السنوي أن الشرق الاوسط ككل ما زال أكثر مناطق العالم تفجرا في الوقت الراهن . وقال أيضا إن :

"المظالم الطويلة الامد ، التي اشتدت حدتها لسنوات ، زادها سوءا سباق تسلح متصاعد في المنطقة تسبب في وجود ترسانة مهلكة من أسلحة الدمار الشامل . وفي الاجل الطويل ، لن يحل سلام دائم في الشرق الاوسط إلا عندما تحكم مبادئ القانون الدولي العلاقات بين الدول ، وتحل المنازعات بالوسائل السلمية ، وتتحقق آمال المحرومين من حقوقهم ، ويتوطد أمن المنطقة والترتيبات الاقتصادية التي تأخذ في الاعتبار شواغل جميع الاطراف في المنطقة" . (A/45/1 ، ص ١٣)

وفي هذا السياق ، رحبنا بتقرير الامين العام (A/45/435) المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في منطقة الشرق الاوسط ، والذي يتضمن دراسة عن التدابير الفعالة التي يمكن التحقق منها والكفيلة بتيسير انشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الاوسط . وأشير ، في هذا الصدد ، الى الفقرتين ذواتي الصلة من التقرير ، وهما الفقرتان ١٠٤ و ١٠٥ ، اللتين تركزان الضوء على وجود "براميل بارود" في بعض مناطق العالم ، على الرغم من التقدم المحرز نحو عكس اتجاه سباق التسلح .

عندما نتأمل مستقبل نزع السلاح وتحديد الاسلحة والأمن في التسعينات ، نضع في اعتبارنا أن تحسن العلاقات بين الدولتين العظميين كان له دور كبير في تحقيق الطفرة

التي طرأت على الجهود المبذولة لعكس اتجاه سباق التسلح . فقد أعقب توقيعهما منـــذ سنتين على معاهدة ازالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ، الذي كان أول خطـــوة مشجعة تتخذ على الاطلاق في هذا الاتجاه ، اجتماعا القمة في مالطة في بداية العـــام ، ثم في واشنطن في حزيران/يونيه . وكان الاتفاق الثنائي بين الولايات المتحدة والاتحـاد السوفياتي من أجل تدمير أسلحتهما الكيميائية والذي وقعا عليه أثناء لقاء قمـــة واشنطن ، دليلا آخر على رغبتهما في تخليص العالم من هذه الاسلحة الفتاكة .

ومن دواعي تشجيعنا التقدم المحرز في فيينا في الايام الماضية في المفاوضات الجارية تحت رعاية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا لتخفيض القوات التقليدية في أوروبا . ونحن نعتبر هذا التطور الايجابي مظهرا لادراك البلدان في أوروبا أن تحديد الاسلحة لا بد أن يتمشى مع التغيرات الهامة البعيدة المدى التي وقعت في القارة .

وفي ضوء هذه الاتجاهات الايجابية في مجال نزع السلاح ، نجد من الصعب ، مع هذا ، أن نفهم السبب في أن الدول النووية الكبرى ، رغم التزامها المعلن بعدم انتشار الاسلحة النووية ، تتباطأ عندما يتعلق الامر بإبرام معاهدة تفرض الحظر الشامل على اجراء التجارب النووية ، مما يجعل نواياها تبدو مثيرة للشك وغامضة . ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن الطريق العملي الوحيد لوقف الانتشار النووي والحد من تصاعده ، بل تجنب خطر الحرب النووية ، هو إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون مزيد من التعطيل .

ولذلك فإنه مما يؤسف له أن المؤتمر الاستعراضي الرابع للدول الاطراف في معاهدة عدم الانتشار ، الذي عقد في جنيف في الشهر الماضي ، لم يتفق على وثيقة ختامية ، وذلك يرجع أساسا الى عدم قدرته على التوصل الى توافق آراء بشأن مسألة الحظر الشامل للتجارب النووية . ومع هذا ، فإننا نشارك سائر الوفود في الترحيب بإعادة انشاء مؤتمر نزع السلاح للجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية خلال دورته لعام ١٩٩٠ ، ونرجو أن تؤدي المداولات المستأنفة للجنة خلال دورتها لعام ١٩٩١ الى إحراز تقدم كبير في اتجاه حظر التجارب .

وفي إطار الجهود العالمية من أجل نزع السلاح النووي عن طريق إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في مناطق مختلفة من العالم ، تحظى مسألة جعل افريقيا منطقة خالية من الاسلحة النووية بأهمية خاصة . وسيتعذر تحقيق هذا الهدف ، الذي وضعته منظمة الوحدة الافريقية في القاهرة منذ ٢٦ عاما ، إلى ان يجيئ الوقت الذي تعكس فيه جنوب افريقيا اتجاه قدراتها النووية ذات الآثار الخطيرة وخاصة بالنسبة لأمن الدول الافريقية . ولذلك ، فإننا نرحب بتوصية هيئة نزع السلاح في دورتها لعام

١٩٩٠ ، والتي تدعو جنوب افريقيا ، في جملة أمور ، الى الانضمام الى معاهدة عـــدم الانتشار ووضع جميع منشآتها النووية تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقـــة الذرية .

لقد درسنا بعناية تقرير الامين العام بشأن قدرة جنوب افريقيا في مجـــال القذائف التسيارية التي تحمل رؤوسا نووية ، ولاحظنا نغمة متفائلة في هذا الشأن فـــي الفقرة ١٤٢ على النحو التالي :

"وبفضل التغييرات التي بدأت تأخذ مجراها خلال الاشهر القليلـــة الماضية يوجد اليوم إحساس بالحركة والفرصة الملموستين ، ممزوج بالامـــل والخوف . فهنالك وعي بكون السياسة في المنطقة تقف على مفترق الطرق ، وبكـون سياسة الاعتماد على القوة المتفوقة يمكن أن تحل محلها سياسة تقوم على توافـق الآراء على الصعيد الإقليمي . وفي هذا السياق ، فإن امكانية التنفيذ التـــام للقرارات السابقة التي اتخذتها منظمة الوحدة الافريقية والجمعية العامـــة بشأن جعل افريقيا منطقة خالية من الاسلحة النووية ، بانضمام جنوب افريقيـــا الى معاهدة عدم الانتشار ، تصبح امكانية نابضة بالحيـــاة" . (A/45/571 ، الفقرة ١٤٢)

ومع هذا فإننا نرى أن أي تواطؤ من جانبنا في هذا الموضوع الحيوي ، سيكـــون خطيرا وضارا بالسلم والامن ، ليس فقط بالنسبة لبلدان افريقيا ، بل أيضا بالنسبـــة للعالم كله . ولذلك يتحتم على المجتمع الدولي ان يرقب عن كثب وباستمرار تطويـــر جنوب افريقيا المعلن لقدرتها النووية .

اسمحوا لي الآن بأن انتقل الى موضوع هام آخر لم يحل بعد ويمكن أن يؤثر علـــى السلم والامن العالميين ، ويبدو أن تخفيف حدة التوترات بين الشرق والغرب لم يكـــن لها أي تأثير ملموس عليه . وأشير الى إعلان عام ١٩٧١ بجعل المحيط الهندي منطقـــة سلم ، والذي لم يتحقق تنفيذه لحوالي عقدين ، رغم جهودنا الدؤوبة . بل إن عقـــد مؤتمر دولـي لوضع هذا الاعـلان الهام موضع التطبيـق لا يزال غيـر ممكـن ، وذلـك بسبب

الموقف السلبي الذي تتخذه بعض الدول الكبرى . إن انسحاب هذه البلدان من اللجنة المخصصة المعنية بالمحيط الهندي من الامور التي يؤسف لها غاية الاسف وهو يشكل انتكاسا في أعمال اللجنة . وفي ضوء التطورات الخطيرة الحالية في المنطقة ، لسنا بحاجة الى مزيد من التاكيد على الحاجة الملحة الى تنفيذ الاعلان .

والصومال ، وهي عضو في اللجنة المخصصة المعنية بالمحيط الهندي ، تشارك سائر الوفود في الترحيب باعتماد الاتفاق الخاص بإقامة منظمة التعاون في الشؤون البحرية للمحيط الهندي والتوقيع عليه في أروشا بتنزانيا الشهر الماضي . ونحن نعتبر هذا تطورا إيجابيا ، في جملة امور ، صوب التعاون السلمي بين دول المنطقة .

إن الصومال تواصل تأييدها لاستخدام الفضاء الخارجي للاغراض السلمية . ولذلك فإننا نشارك سائر الوفود في معارضة مد نطاق أي تنافس أو نشاط عسكري الى الفضاء الخارجي ، وذلك عملا باحكام قرارات الامم المتحدة بشأن الموضوع .

لا يجد وفد بلادي ضرورة لإعادة التاكيد على الدور الهام الذي تضطلع به الامم المتحدة في مجال نزع السلاح . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لاقدم تحية خاصة الى وكيل الامين العام لشؤون نزع السلاح ، السيد أكاشي ، والعاملين معه لدورهم في مواصلة الاضطلاع بهذا الدور الهام وتعزيزه .

وبينما نجد ما يبرر شعورنا ببعض الارتياح من المكاسب المحدودة التي تمكنا من تحقيقها في الشهور الاخيرة في مجال نزع السلاح ، ينبغي ألا نتجاهل التهديد غير العسكري للسلم والامن العالميين الذي يقوم اليوم في شكل اختلالات اجتماعية - اقتصادية خطيرة . إن عالمنا يعاني اليوم من اختلالات كبيرة في مستويات معيشة شعوبه . فبينما هناك قلة من الاغنياء فإن الغالبية العظمى من سكان العالم في البلدان النامية وبالاخص في أقل البلدان نموا تعيش في فقر مدقع . وبالنسبة لعدد كبير من هذه الشعوب ، أصبح الجوع الحاد وسوء التغذية والمرض حقيقة معتادة من حقائق الحياة .

وما لم تعد فوائد التحسن في المناخ السياسي الدولي على هذا القطاع الهـــام من البشرية في شكل أسس صلبة لتنميتها الاجتماعية - الاقتصادية على المستويـــات الوطنية والاقليمية والعالمية ، ستظل المشاكل التي لا يمكن التغلب عليها محيقـــة بنا . وإن المجتمع الدولي يعترف ، أكثر من أي وقت مض ، بالحاجة الماسة الـــى التعاون الدولي لتجنب المجاعة والفقر ، وذلك باعتباره عاملا إيجابيا من أجـــل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية . ولذلك فإننا ندعو جميع البلدان الممثلة هنا الـــى الاشتراك معا بروح من التعاون والتفاهم في العمل على القضاء التام على الاختلالات فـــي العلاقات الاقتصادية الدولية ، بغية الإسهام في صيانة السلم والأمن الدوليـــن ، وبالتالي الوصول الى عالم أفضل وأسعد .

السيد دي فينيسيا (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فـــي الجانب الشمالي من حديقة الأمم المتحدة يقوم معلم مؤثر جديد يضاف الى معالـــم نيويورك . إذ يطل على النهر الشرقي تمثال بعنوان "انتصار الخير على الشر" إقامـــه فنان الشعب السوفياتي زوراب تسيريتيلي ، وهو هدية من الاتحاد السوفياتي بمناسبـــة الذكرى الخامسة والاربعين لنشأة الأمم المتحدة .

ومن الصعب ألا تهزنا مشاعر الدلالة الرمزية لهذه الايقونة الحديثة والاسطـــورة الجديدة الكامنة وراءها ، لانها تصور القديس جورج يذبح تنين الحرب النووية ، وهـــو وحش أحشاؤه المعدنية مصنوعة من أجسام قذائف نووية - من نوع إس إس ٢٠ السوفياتيـــة وبيرشنغ الامريكية - دمرت بموجب الولاية الممنوحة بمقتضى المعاهدة المعقودة بيـــن الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والخاصة بإزالـة ما لديهما من القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى - وهي معاهدة القوات النوويـــة المتوسطة . وهكذا لدينا بين ظهرانينا هذا التمثال تذكرة يومية بالهدف الذي طـــال سعينا اليه من أجل نزع السلاح والتنمية والتحويل . حقا إن أسلحة الحرب تتحـــول الآن الى رموز للسلام ، الى وحدات انتاج - جديدة إن التكنولوجيا تتحول الى فن .

لقد تسارعت الاحداث كثيرا في مجال نزع السلاح والسلم والامن الدوليين منذ عـام ١٩٨٥ ، وهو عام الاحتفال بالذكرى الاربعين للامم المتحدة ، والسنة الدولية للسلم .

في هذه الفترة ، اضطلعت الامم المتحدة بانشطة هامة متعددة في اطار ما سمـــي بالعقد الدولي الثاني لنزع السلاح . ففي عام ١٩٨٧ ، استضافت الامم المتحدة المؤتمـر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية . وفي عام ١٩٨٨ ، عقدت الـــدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في نيويورك .

فالوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، والتي اعتمدت بتوافق الآراء من جانب ١٥٠ بلدا حضرت المؤتمر ، أعلنت :

"إن نزع السلاح والتنمية هما من أكثر التحديات إلحاحا أمام العالـــم اليوم" .

وأعلنت أيضا أن :

"نزع السلاح والتنمية هما الدعامتان اللتان يمكن أن يقام عليهمـــا سلم وأمن دوليان دائمان" . (A/CONF.130/39 ، ص ١٢ ، الفقرة ٣)

ومما جاء في برنامج عمل المؤتمر ، جاء أنه :

"ينبغي أن تيسر الامم المتحدة قيام تبادل دولي للآراء والخبرات في ميدان التحويل" . (شرحه ص ١٢ ، الفقرة 'و')

وكان هذا إعمالا للتوصية التي تقدم بها فريق الشخصيات البارزة المعني بنزع السلاح والتنمية في عام ١٩٨٦ ، والقائلة بأن أحد دروب العمل التي يمكن أن تنتهجها الدول هو :

"تعزيز التحويل ، كلما أمكن ، في الاطار الوطني ، وكذلك الدولي ، لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا سيما في البلدان النامية" .

(منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.86.IX.5 ، ص ٩ من النص الانكليزي)

وخلافا للمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، فإن الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لم تصدر وثيقة ختامية . ومع ذلك ، يمكن القول ان هذين الاجتماعين كانا المنبت الخصب للافكار التي نرى تفتحها اليوم .

ولقد طرحت الفلبين رسميا في الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح فكرة إمكان مفاتحة الامم المتحدة للقيام بدور هيئة استشارية ناشطة أو كمركز تبادل للافكار في مجال التحويل . ونعى الاقتراح على أن بعض أجهزة الامم المتحدة مثل ادارة شؤون نزع السلاح التابعة للامم المتحدة ، ومعهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، يمكن أن تدرج في برامجها السنوية مواد تتصل بالتحويل ، سواء كانت في شكل أبحاث أو دراسات أو تقديم مشورة تقنية فاعلة .

وفي الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة ، تم بتوافق الآراء اعتماد القرار ١١٦/٤٤ ياء ، المعنون "تحويل الموارد العسكرية" والذي ألمح في ديباجته الى رغبة الجمعية العامة في تعزيز تبادل الخبرات ، في اطار الامم المتحدة ، فيما يتعلق بتحويل الموارد العسكرية الى أغراض مدنية .

وفي فقرات المنطوق دعت الجمعية العامة الدول الاعضاء الى التقدم للامين العام في موعد أقصاه شهر نيسان/ابريل عام ١٩٩١ بوجهات نظرها المتعلقة بالجوانب المختلفة لتحويل الموارد العسكرية الى أغراض مدنية وقررت ادراج بند يتعلق بالموضوع على جدول الاعمال المؤقت لدورتها السادسة والاربعين .

في آب/اغسطس ١٩٩٠ ، استضافت ادارة شؤون نزع السلاح التابعة للامم المتحدة والصندوق السوفياتي للسلم مؤتمرا عُقد في موسكو موضوعه ، "التحويل : اجراءات التكيف الاقتصادي في حقبة تخفيض التسلح" ، قد ضم هذا الاجتماع ما يربو على ١٤٠ مشاركا دوليا وتلقى بالترحيب رسالة من الرئيس غورباتشوف جاء فيها :

"إن تحويل الانتاج العسكري هو أحد الخطوط الارشادية الاساسية التي تجعل عملية نزع السلاح عملية لا رجعة فيها وتمهد الطريق أمام سياسات منزوعة السلاح وعلاقات دولية أفضل" .

وأعلن السناتور جون ماك كين ، متحدثا باسم الولايات المتحدة ، بأن حكومة الولايات المتحدة تعمل على وضع خطط لتخفيض القوات العسكرية بما يقرب من ٢٥ في المائة على مدار السنوات الخمس القادمة وأنه ينتظر أن يصل الانفاق العسكري كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي والانفاق الحكومي العام الى أقل مستوى له عرفه منذ ٥٠ عاما .

ولقد قدم الاجتماع أمثلة أخرى على التجارب الوطنية وتناول بالدرس المفاهيم والنهج فضلا عن مسائل محددة . ولا يسع المرء إلا أن يستنتج أنه اذا استمر وتكشف الزخم من أجل تحقيق نزع السلاح ، فإن التحويل سيكون على رأس جدول الاعمال في التسعينات .

وما برحت الفلبين تواصل بهدوء أيضا ولكن بجهد حثيث تحقيق برنامجها في التحويل ، في سياق انتهاء اتفاق القواعد العسكرية للولايات المتحدة والفلبين واجراء مفاوضات بغية التوصل الى معاهدة جديدة محتملة تنص على تحويل المنشآت العسكرية للولايات المتحدة ووقف تشغيلها على مراحل وبصفة نهائية قبل مجيء القرن الجديد .

في عام ١٩٨٩ ، كان لي شرف كتابة عدد لا بأس به من خيارات التحويل ووضعت القرار المشترك رقم ١ ، الذي صادقت عليه الرئيسة كورازون اكينو ليصبح قانونا ، وهو يقضي بإقامة المجلس التشريعي - التنفيذي للقواعد ليضع برنامجا شاملا فيما يتعلق بالاستخدامات الاقتصادية والاجتماعية والامنية البديلة للقواعد في حال حدوث انسحاب جزئي أو شامل للولايات المتحدة .

وفي شهر أيار/مايو ١٩٩٠ قدمت الفلبين اخطارا بانتهاء اتفاق القواعد العسكرية للولايات المتحدة وجمهورية الفلبين في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، وأعلنت الرئيسة أكينو في رسالتها الموجهة الى الشعب الفلبيني بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، بدء المحادثات بشأن ترتيبات جديدة بين الولايات المتحدة والفلبين في التسعينات . نقلت :

"لقد آن الاوان لكي يشيّد شعبانا علاقة جديدة - علاقة أكثر عدلا ، ومفيدة للطرفين ، تقوم على احترام سيادة كل منا للآخر . ففي عالم انتهت فيه الحرب الباردة ، وغيرت فيه من أحداث أوروبا الشرقية والشرق الاوسط النظام الجغرافي السياسي التقليدي ، لم تعد خصائص العلاقة التي امتدت لعقود بين جمهورية الفلبين والولايات المتحدة قائمة . فلا يمكن للقديم أن يستمر ، ولا بد للجديد أن يولد الآن . وهذه العلاقة الجديدة ستكون موضوع المحادثات التي تبدأ غدا" .

وذكرت الرئيسة اكينو أن خططا لتحويل القواعد بواسطة المجلس التشريعي - التنفيذي المختص بالقواعد كانت من بين الاستعدادات المتنوعة والعديدة التي اتخذتها حكومة الفلبين من أجل المحادثات .

وبصفتي أحد أعضاء المجلس التشريعي - التنفيذي المختص بالقواعد ، دعوني أعرض عليكم اليوم بعضا من الخبرات والنتائج التي خلصت اليها هذه الهيئة . يترأس الهيئة رئيس جامعة الفلبين ، السيد خوسيه . ف. أبويفا ، وهي تتألف من ١٧ عضوا ، يعين الرئيس تسعة منهم ممن ينتمون الى القطاعين التنفيذي والخاص ويختار الكونغرس ثمانية ، أربعة من مجلس الشيوخ وأربعة من مجلس النواب .

وكان أحد برنامجي التحويل الرئيسيين اللذين ابتكرهما المجلس وقدمهما للرئيسة أكينو وزعماء الكونغرس للموافقة والتنفيذ هو تحويل قاعدة كلارك الجوية وما يحيط بها من أراضي القاعدة - وقد أخلتها الولايات المتحدة منذ مدة طويلة - الى مجمع للطيران المدني ، يشتمل على محطة للشحن الجوي ومنشأة لنقل البضائع عبر الطائرات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ؛ ونقل مطار نينوي اكينو (مانيلا) الدولي الى كلارك وتحويل مطار مانيلا الحالي الى مطار للرحلات الداخلية ؛ ونقل وحدات من القوات الجوية الفلبينية الى كلارك الاهلية ونقل بعض من المعسكرات الفلبينية الرئيسية من منطقة "مترو مانيلا" الى أراضي قاعدة كلارك التي تم اخلاؤها ؛ واقامة مجمع صناعي ومنطقة تصدير ، ومجمع سياحي ومبان للإسكان الشعبي ، ومجمع زراعي للمحاصيل ذات القيمة التصديرية العالية ، ووحدات لتصنيع المحاصيل الزراعية ، وتجديد منطقة للاصلاح الزراعي ، وإقامة حدائق لتحريج الاراضي في المناطق النجدية .

أما بالنسبة لمجمع قاعدة سوبيك البحرية الواقعة على بحر الصين الجنوبي ، غير بعيد عن كلارك ، فقد وافق المجلس على تحويله الى مجمع صناعي بحري ، يشتمل على منشأة كبرى لاصلاح السفن وبنائها ؛ ونقل العناصر الرئيسية في البحرية الفلبينية الى سوبيك ؛ واقامة مستودع للوقود ومحطة للتمويل بالوقود ؛ وانشاء مجمع صناعي مساند يقدم المساعدة لصناعات خمس تتعلق بالسفن والموانى وعمليات التصليح ، وهي انتاج الغازات الصناعية ، وصناعة الصلب الخفيفة ، وصناعة قضبان اللحام ، وصناعة لقم القطع والعدد المكنية وصناعة شاحنات الحاويات المقفلة ؛ وتشغيل محطة تفريغ الحاويات وميناء شحن - وذلك نظرا للموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به سوبيك في الممرات البحرية لآسيا ؛ ومركز تدريب تابع لجامعة الفلبين ، يشتمل على أنشطة تتعلق بالزراعة ، وصيد الاسماك ، وتحريج الأرض في المناطق الساحلية من أراضي القاعدة التي آلت الى اصحابها .

ويشير المجلس المختص بالقواعد الى أن :

"تجربة سنغافورة في تحويل المنشاة البحرية في سمباوانغ بمساعـــدة الحكومة البريطانية ينبغي أن تعطي الفلبين صورة للصعوبات والإطار الزمنـــي المطلوب لتحويل قاعدة بحرية عسكرية . لقد استغرقت سنغافورة خمس سنـــوات لتنفيذ خطة التحويل ولتشغيل الـ ٠٠٠ ٣٠ عامل الذين تم الاستغناء عن خدماتهـــم في المجمع العسكري السابق" .

ويضيف التقرير أن مثال سنغافورة يوضح أن تحويل المرافق العسكرية الى مرافق مدنية ناجعة أمر ممكن في ظل قيادة عازمة وشعب منظم .

ولا عجب أن يتسنى تحقيق أهداف التحويل المشار اليها سابقا مع استمرار استخدام الولايات المتحدة لتلك المرافق بالاشتراك مع الفلبين في ظل مبدأ الاستخدام المشترك أو المتحد ، الآن أو أثناء فترة الانتقال أو بعدها عندما تنقضي المعاهدة نهائيا وتقوم الفلبين باضفاء الشخصية الفلبينية وطابع القطاع الخاص على تلك المرافق وتشغلها على أسس تجارية وفي الوقت ذاته تجعلها مفتوحة لدخول الطائرات والسفن الحربية أو المدنية التابعة لجميع الدول .

وبالتالي ، فبعد انقضاء سريان معاهدة فترة الانتقال ، يمكننا أن نتوخى استمرار توفير خدمات المرافق الفلبينية ليس على أساس حقوق في القاعدة بل على الاسس التجارية التفضيلية أو المتعارف عليها لجميع الدول .

والتكلفة الاجمالية المنتظرة لبرنامج التحويل عبر فترة عشر سنوات ستصل الى ١٥٨,٥٧ بليون بيسو فلبيني أو زهاء ٦,٣٣ بليون دولار أمريكي بمعدل التحويل الحالي البالغ ٢٥ بيسو للدولار ، ووفقا للقرار المشترك رقم ١ يمكن للفلبين تمويل هذا المبلغ تدريجيا من بيع معظم تلك العقارات أو تأجيرها أو استغلالها استغلالا مشتركا وهي تزيد على ١ ٠٠٠ هكتار وتقطنها حاليا المعسكرات الرئيسية للقوات الفلبينية في منطقة "مترو مانيلا" المكتظة بالسكان . ونصيب الحكومة في هذه التكاليف يبلغ ٦٥ بليون بيسو فلبيني ، أما باقي التكلفة فتأتي من القطاع الخاص والتدفقات النقدية للمشاريع الرئيسية .

وقد حرص المجلس على تركيز جهوده على تخفيف اعتماد القاعدة على العمال في المجتمعات المجاورة وذلك بتخصيص برامج لتجديد تدريب العمالة والتقليل الى أدنى حد من التصدع الاجتماعي وتعزيز الرفاه العام والعدالة الاجتماعية والعمل على أن يتسم تطوير كفاءات العمال في المستقبل بالكفاية والاستمرار ، مع الدعم الكامل للوكالات الحكومية والاشتراك النشط لقطاع الاعمال وقطاع الصناعة والمنظمات الشعبية .

لكن اسمحوا لي أن أقول بكل صراحة إن تحويل القواعد والانتقال من اقتصاد عسكري أو دفاعي الى اقتصاد سلمي له مخاطره ومنها فقدان العملات الأجنبية والوظائف وسائر أشكال الايرادات والاسواق المضمونة ، وفي السياق الفلبيني ، الانقضاء التدريجي للترتيبات الامنية الخارجية ، حيث أن تنفيذ البدائل المنهجية سوف يستغرق بعض الوقت .

وفي الاسبوع الماضي حثت الرئيسة أكينو الكونغرس على اعتماد مشروع قانون بانشاء هيئة تحويل القواعد الفلبينية - باعتبار ذلك تتمة للقرار المشترك رقم ١ - للاشراف على تنفيذ خطة تحويل القواعد ، والقرار المشترك رقم ١٠ الذي قمت بوضعه أيضا ، والذي وافق عليه مجلس النواب . والمرجو أن يصبح القرار المشترك رقم ١٠ القرار المشترك رقم ٣ عندما يوافق عليه مجلس الشيوخ وتوقع عليه رئيسة الجمهورية . وهو يفوض رئيسة الجمهورية في بيع بعض العقارات العسكرية في منطقة مترو مانيلا بغية تمويل تحويل المعسكرات الفلبينية وبدء التحويل الجزئي للقواعد في القواعد الشاغرة التي جلت عنها الولايات المتحدة منذ عام ١٩٧٩ ، انتظارا لنتائج مفاوضات القواعد الجارية حاليا بين الفلبين والولايات المتحدة على معاهدة جديدة للفترة الانتقالية بأطوارها حتى نهايتها المنتظر أن تتم في الربع الاول من عام ١٩٩١ . وينتظر أن تؤدي تلك المفاوضات ، التي تجري حاليا بروح من المشاركة التاريخية التقليدية الى اتفاق جدير بصديقين وبلدين ملتزمين التزاما راسخا بالديمقراطية . وستكون المعاهدة الجديدة رهنا باقرار مجلس الشيوخ الفلبيني وستعرض على الشعب الفلبيني للموافقة عليها في استفتاء وطني - إذا اشترط الكونغرس ذلك - عندما يتم اقرارها كمعاهدة من جانب الدولة المتعاقدة الاخرى .

لقد أشرت الى عملية اعادة الهيكلة التاريخية هذه باعتبارها متتابعة ثلاثية لأن حركة واحدة من شأنها أن تؤدي الى عدة حركات - وأقصد إعادة تنظيم معسكرات القوات المسلحة الفلبينية وتحويلها ، وتحويل مرافق الولايات المتحدة وتطوير القواعد الشاغرة - وسوف تغل مبلغا يتراوح بين ١٠٠ بليون و ١٥٠ بليون بيسو فلبيني

من حصائل بيع المعسكرات الفلبينية لتمويل اهداف التحويل والمساعدة على تكوين قوات مسلحة متواضعة ولكن معتمدة على ذاتها ، حيث اننا نحث الفلبينيين على تبوء مركز بلد صناعي حديث قبل قدوم القرن المقبل .

ومن حيث نزع السلاح سيكون التحويل ذا شقين : تحويل المعسكرات العسكرية الفلبينية في منطقة مترو مانيلا الى مجمعات سكنية وسياحية وصناعات خفيفة تحفها الحدائق الايكولوجية ، وكذلك ، وفي الوقت ذاته ، التحويل الكلي او الجزئي لمنشآت الولايات المتحدة العسكرية والقواعد التي جلت عنها الولايات المتحدة في منطقة السهول الوسطى في لوزون ، كلما تحرك العالم بقوته الذاتية صوب تعزيز السلم ونزع السلاح وايجاد توازنات وتكيفات اقليمية جديدة بين الدول .

كما يحدوني الامل في أن تقوم الولايات المتحدة ، في ضوء ريادتها لعملية نزع السلاح والغلق التدريجي أو الكلي لمنشآت القواعد العسكرية داخل الولايات المتحدة ذاتها وفي شتى بقاع العالم ، بالإسهام في برنامج التحويل الفلبيني في ضوء الصلاحيات الجديدة المقترحة اثناء عملية الانتقال .

وفيما يتعلق بمسألتي نزع السلاح والتحويل ، ترحب الفلبين بالتقدم الذي احرزته الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في مجال نزع السلاح وتحديد الاسلحة ، والتنفيذ السلس لمعاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى والمحادثات المتعلقة بتخفيض الاسلحة الاستراتيجية ، وتوقيع الاتفاق بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن تدمير الاسلحة الكيميائية وعدم انتاجها وبشأن التدابير الرامية الى تيسير عقد اتفاقية متعددة الاطراف لتحريم الاسلحة الكيميائية . كما ترحب بمؤتمر قمة باريس المقبل لرؤساء دول أو حكومات البلدان المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ، وبالتوقيع ، في تلك المناسبة ، على معاهدة تاريخية بشأن نزع الاسلحة التقليدية في اوروبا .

وفي الوقت ذاته ، فإن الفلبين تحث على ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب باعتبارها خطوة متعددة الاطراف مقترحة لمؤتمر عام ١٩٩١ بشأن تعديل معاهدة تحريم التجارب على الاسلحة النووية في الغلاف الجوي والفضاء الخارجي وتحت الماء .

كما أن الفلبين ترحب وتشيد بمنح جائزة نوبل للسلام لهذا العام للرئيس ميخائيل غورباتشوف على دوره الرائع في تشجيع السلم العالمي والامن ونزع السلاح ، الامر الذي أعطى أملا جديدا ودفعة معنوية لشعوب الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية بل لجميع شعوب العالم بوجه عام .

ومن المؤسف أن الخطط الخاصة بمكاسب السلم المرغوبة جدا والتي من المقرر أن تتحقق من جراء تدفق الوفورات في ميزانية الدفاع الناشئة عن التخفيضات في الاسلحة والقوات في إطار عملية نزع السلاح ، تلك المكاسب التي ستتقاسمها بلدان الجنوب ، سوف تنحرف مؤقتا عن مجراها الطبيعي بسبب أزمة الخليج والخطر البالغ الذي تشكله على السلم والسلامة الاقتصادية للمجتمع العالمي الذي بدأ بالفعل يلمس بدايات ركود اقتصادي .

وفي اطار التعاون بين الشرق والغرب في مجال تخفيض الاسلحة والقوات المسلحة ، هناك فرص كثيرة لاعادة تعبئة الموارد البشرية والمادية التي ستحرر من جراء اغلاق المجمعات الصناعية العسكرية ومصانع الاسلحة للاستخدامات التجارية والاحتياجات غير العسكرية . والواقع ان مئات الالوف من عمال المصانع الحربية المؤهلين والفنيين والمهندسين والعلماء الذين يعملون في القواعد العسكرية سوف يسرحون في الوقت المناسب لكي يضعوا قدراتهم الخلاقة تحت تصرف القطاعات المدنية والتجارية في المجتمع . وباعتبارنا من غير المتخصصين ، ليس من الصعب علينا أن نتصور المصانع التي تنتج حاليا الدبابات والمركبات المصفحة وقد أعيد ترتيب آلاتها لكي تصنع ، بدلا من ذلك ، الجرارات وآلات بناء الطرق والتعدين الثقيلة وطائرات التدريب والطائرات النفاثة لخدمة المسافرين والبضائع بدلا من قاذفات القنابل ، حيث انه قد قيل :

"فيطبعون سيوفهم مككا ورماحهم مناجل "(الكتاب المقدس ، اشعيا ، الاصحاح الثاني ٤"

والواقع ان حلم نزع السلاح قديم قدم العهد القديم .

وفي حين نرحب بالمنجزات الهائلة الرائعة في مجال تحديد الأسلحة وتخفيض القوات في أوروبا ، وخاصة تصفية التكتل السابق بين دول الشرق وما وقع من أحداث رائعة هناك ، وبالتعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، هناك للأسف تطورات مغايرة في مناطق أخرى من العالم أصبحت تعتبر ، عن حق ، مناطق مشتعلة في وقت عصيب .

إن الشرق الأوسط يعج بالأسلحة التقليدية الهجومية ، كمّا ونوعا . وفي ضوء الأواصر العريقة التي توحد العالم العربي ، يمكن ، برعاية الأمم المتحدة التوفيق بين الدول والجبهات المتحاربة في الشرق الأوسط ومن ثم إقامة مناخ مؤات لتصفية المشاكل المزمنة والطويلة الأمد التي تجابه المنطقة .

وتوفر الخبرة التاريخية دليلا وافرا على أن الحرب لا تحل أيا من هذه المشاكل . فقضايا السلم والأمن ينبغي حلها بالوسائل الدبلوماسية ، ولاتزال الأمم المتحدة توفر أفضل مكان معروف لكي تضطلع هذه الدبلوماسية بدورها .

ويقترح أن تطرح ، حتى في هذه الساعة ، مبادرة لعقد مؤتمر مناسب بشأن الشرق الأوسط يضم جميع الأطراف ، وتسند اليه أولا مهمة ، إعادة الأمور الى ما كانت عليه قبل الحرب ، وثانيا ، كفالة الحل السريع والعادل لأي منازعات اقتصادية ، أو تجارية أو اقليمية ، وثالثا ، إجراء مفاوضات واستعدادات متزامنة لعملية كبرى لتسريح القوات ، وإزالة الأسلحة من بلدان المنطقة لتقييد قدرتها على خوض حرب أخرى مستقبلا تقييدا شديدا .

ففي ظل الأمم المتحدة ، وفي سياق عربي ، قد تنصت الأطراف الى صوت العالم أجمع . ويقترح أيضا أن تأخذ الأمم المتحدة زمام المبادرة لعقد مؤتمر بشأن تحقيق توازن رشيد في التسلح في منطقة آسيا والمحيط الهادئ . وفي هذا الصدد نقترح ، على وجه التحديد ، النظر في اتخاذ ترتيبات تؤدي الى خفض الأسلحة والقوات في جنوب شرقي آسيا ، وفي شمال شرقي آسيا ، وشبه القارة الهندية . أما وجه الإلحاح والاضطرار في تلك المبادرة فيرجع الى نزوع بعض قطاعات المنطقة بشكل واضح الى تعزيز قواتها وتدعيم تسلحها حتى مع ما توشك عليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من خفض وجودهما العسكري .

إن سرعة التسلح في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تضفي قدرا هائلا من الواقعية على التحذير الذي أطلقه مرارا وتكرارا لي كوان يو رئيس وزراء سنغافورة ونبه فيه الى أن رحيل الولايات المتحدة المحتمل من الفلبين سيترتب عليه بزوغ قوى جديدة في جنوب شرقي آسيا .

وعلى ذلك ينبغي استكمال وتحديث آليات الأمن القومي والاقليمي في آسيا والمحيط الهادئ . ولابد من تماشي صكوك الدبلوماسية الاقليمية مع ايقاع التاريخ ، الراهن والمتوقع . فمن الدروس المستفادة من ماضي الأمم المتحدة ، أنه لا يجوز ترك مصير الأمم والبشرية للظروف والحظ .

ويحضرني في هذا المقام ما قاله ذات مرة مؤرخ وفيلسوف شرقي مرموق هو الدكتور شارل مالك الذي أسهم في جعل الأمم المتحدة مؤسسة العصر الكبرى ، من أن

الكنوز والثروات الوطنية التي بددت في سباق التسلح الجامح لو أنها كانت قد أنفقت على الفقراء والمعوزين لأصبح العالم مكانا أفضل ، بصورة غير متناهية للعيش فيه . وأملنا أن تضيء هذه الحكمة السبيل لمداولات نزع السلاح الجارية في الامم المتحدة .

وأود أن أبدي ملاحظة مؤداها أن نزع السلاح بجميع أوجهه وبكل ما ينطوي عليه من آثار ، ليس إلا عرضا من أعراض الصراع الداخلي بين ما يعتمل داخل الانسان من قلق يتعذر كبحه وما يتملكه من توق الى السلم والسكينة . بيد أنه لا يجب على المرء أن ييأس فالانسان لديه من النبوغ ما يمكنه من التغلب على مظاهر ذلك الصراع الداخلي ، وليس أدل على هذا من الخطوات الواسعة التي خطتها الامم المتحدة على طريق النهوض بالسلم والتفاهم العالميين ، وذلك في مواجهة نزاعات مروعة .

فلنتجنب الخطأ الشائع المتمثل في تناول قضيتي الحرب والسلم بمعزل عن المشاكل النفسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية العصيبة التي ترتبط بهما ارتباطا لا انفصام له . كما لا ينبغي أن ينحرف نظرنا عن سياق الظواهر السياسية - الجغرافية التي يتعين علينا معالجتها .

ولنحاول أن نصوغ في هذا العصر وهذا المكان صكا فعالا يسبغ على الامم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها المختصة سلطة التحكيم الدولي في القضايا المتصلة بحالة ومستوى القوات المسلحة في العالم ، وصولا الى وضع قانون عالمي قابل للنفاذ ، هذا هو حلم الفلبين ، وأنا على ثقة من أنه حلم الامم جميعا .

السيد توكر (جزر البهاما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن انتخابكم بالإجماع رئيسا لهذه اللجنة لا يشكل تقديرا لبلدكم ، نيبال ، فحسب ، بل هو أيضا اعتراف بخصالكم الشخصية وبالسجل المشرق لما حققتموه هنا من إنجازات . ووفدي يتقدم لكم بالتهنئة ، ويعرض عليكم كامل تعاونه خلال مداولات اللجنة ، كما أننا نتوجه بالتهنئة الى سائر أعضاء المكتب .

لقد تم في المناقشة العامة ، سواء في الجمعية العامة أو في هذه اللجنة ، إبراز التغيرات الهامة التي شهدها المجتمع الدولي العام الماضي . ويؤيد وفدي

الرأي القائل بأن تلك التطورات كانت في معظمها ايجابية ، وبانها أشارت الآمال والتطلعات الى عالم أكثر سلما وأمنا . وثقة منهم بأن امكانيات اتخاذ اجراءات فعالة لتعزيز السلم والأمن الدوليين قد غدت في ظل هذا المناخ الجديد أكثر واقعية ، دعا العديد من الزعماء العالميين الى إقامة نظام دولي جديد . وفي ذلك النظام الجديد تكون القاعدة هي السلم والأمن والتفاهم المتبادل ، وتكون المشاركة والتشاور والعمل الجماعي هي المفاهيم الحاكمة للعلاقات فيما بين الدول .

وللمرة الاولى ، نجد أن امكانية إزالة الهياكل العسكرية وخفض الميزانيات العسكرية ومن ثم تكريس الموارد المفرج عنها للتنمية ، تبدو امكانية واقعية . إلا أن تخصيص عائد للسلم مازال يشكل قضية موضع تساؤل ، وما برح وفدي ينظر الى هذا التخصيص باعتباره توقعا منطقيا ، إن لم يكن فوريا .

ومن المفارقات ، أنه بينما يبدو المجتمع الدولي على استعداد لتجديد التزامه بالسلم والأمن الدوليين ونزع السلاح العام والكامل ، يجد نفسه في مواجهة خطر نشوب حرب كبرى . فإزاء الاسلحة البالغة التطور - سواء الكيميائية أو النووية أو التقليدية - الموجودة في جميع أطراف أزمة الخليج نخشى إن اندلعت حرب في تلك المنطقة أن تكون أشد تدميرا من أي حرب سابقة . والأزمة المذكورة تبرز أن رفضنا للحرب وسعينا الى السلم لا يكفلان في ذاتهما عدم اشتعال نيران الحرب . ومن هذا المنظور فإن أفضل ما يمكن أن نصف به جهودنا هو أنها ضعيفة .

ومع ذلك ، فبمقدرونا اتخاذ اجراءات ملموسة لتحسين آفاق السلم والأمن الدوليين . ومن بين المبادرات الاخيرة التي يعتبرها وفدي حيوية لعملية نزع السلاح والسلم والأمن الاتفاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن خفض الاسلحة النووية والقضاء على بعض القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ، والمبادرات التي اتخذتها دول معاهدة حلف وارسو في مجالات تدابير بناء الثقة والأمن ، واتفاق أعضاء منظمة حلف شمال الاطلسي على التفاوض بشأن الاسلحة النووية التكتيكية إثر النجاح في إبرام اتفاق بشأن القوات التقليدية في أوروبا .

كما أن الاتفاقين اللذين تم التوصل اليهما بشأن قالب معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية وبشأن تدابير التحقق المراد النص عليها في معاهدة الحد من خطر التجارب سييسرا جهودنا . بيد أن جزر البهاما تود أن تبرز الاهمية التي تعلقها على الاتفاق الثنائي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن الحد من الاسلحة الكيميائية . وأملنا أن يستحث ذلك الاتفاق العمل على إبرام معاهدة متعددة الاطراف في هذا الصدد .

بلغنا العقد الاخير من القرن العشرين ولايزال نزع السلاح الكامل بعيدا عن متناولنا . ومما يشغل وفدي أننا في العقد الثالث لنزع السلاح ولايزال انتشار الاسلحة النووية يشكل تهديدا للبشرية . وتؤمن جزر البهاما إيمانا راسخا بأن منع الحرب النووية والنهوض بنزع السلاح النووي يجب أن تظل لهما الاولوية العليا لدى المجتمع الدولي ، على أن هذا الجهد جهد لابد أن تضطلع الدول غير النووية بدورها فيه كذلك .

ومابرحت مسألة فرض حظر شامل على التفجيرات التجريبية للاسلحة النووية تتصدر منذ عام ١٩٥٤ مناقشات نزع السلاح متعددة الاطراف ، وقد اتخذت عشرات القرارات التي تدعو الى خطر التجارب الشامل . ويصر وفدي على أن اعتماد معاهدة لحظر التجارب الشامل سيكون خطوة ملموسة في سبيل احراز التقدم صوب خفض الاسلحة ونزع السلاح النووي . وبالتالي تندرج جزر البهاما ضمن الدول غير النووية التي تؤيد تحويل معاهدة حظر التجارب الجزئي الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب . ولقد أصابتنا نتيجة المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة الانتشار بشعور بالاسف ولكننا لم نفقد الامل فيما يتعلق بحظر التجارب الشامل . ونحن ننادي بعدم السماح للصعوبات المصادفة بالتاثير على المفاوضات المزمع إجراؤها في مؤتمر التعديل الذي سيعقد عام ١٩٩١ .

كذلك لم يعتمد المجتمع الدولي أي معاهدة لحظر إنتاج أنواع معينة من الاسلحة التقليدية ، ومع ذلك فإننا نعتقد أن تخفيض الاسلحة التقليدية أمر ضروري وانه جزء لا يتجزأ من جهودنا لتحقيق نزع السلاح . ومن ثم فإن مختلف المبادرات ، بما فيها مفاوضات فيينا بشأن القوات التقليدية في أوروبا ، تلقى تأييد جزر البهاما بسبب إسهامها الممكن في معالجة هذه المشكلة .

ويعتقد وفدي أن التدابير الضرورية لبناء الثقة هي وحدها التي تضمن التقدم الايجابي في نزع السلاح . والدول غير الحائزة للاسلحة النووية بصفة خاصة تحتاج الى ضمانات ليس فقط بعدم استخدام الاسلحة النووية ضدها ، ولكن أيضا بالالتزام القوي من جانب الدول النووية بإجراء تخفيض كمي ونوعي في الاسلحة النووية . وفي نفس الوقت نعتقد أنه ينبغي مساعدة الدول غير النووية في محاولتها الحصول على التكنولوجيا النووية للاغراض السلمية .

وباعتبارنا دولة عضوا في معاهدة تلاتيلولكو التي أنشأت منطقة خالية من الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، تؤيد جزر البهاما إنشاء منطقتين مماثلتين في جنوب شرق آسيا ، وفي الشرق الاوسط ، كما نحث على تنفيذ إعلان اعتبار افريقيا منطقة لا نووية وذلك لمنع انتشار الاسلحة النووية في تلك القارة . ونشجع بالمثل جميع الجهود الرامية الى وقف التجارب النووية والمناورات العسكرية في الفضاء الخارجي ، ووقف تطوير وإنتاج وتخزين واستخدام الاسلحة الاشعاعية . إن نتائج الاسلحة النووية على البيئة ، كما وردت في تقرير الامين العام ، تزيد من قلقنا في هذا الصدد . ويجب أن يشجع هذا التقرير ، جميع المعنيين ، على العمل لمنع تدهور البيئة بوقف أنشطتهم في هذا الميدان .

إن الازمة الحالية في الخليج تجعلنا نعي أن نقل الاسلحة وتكنولوجيا السلاح وتجارتها يمكن أن يشكلا ، إن لم تتوافر الشفافية ، خطرا مباشرا على السلم والامن الدوليين . ولذلك فإننا نطالب بتوفر القدر اللازم من الشفافية ليس فقط لمراقبة ورصد شحنات الاسلحة ولكن أيضا لمنع استخدام هذه الاسلحة بصورة عشوائية بعد حيازتها .

ومما لا شك فيه أن بيئة الأمن الدولي تغيرت نتيجة للاحداث التي تجرى في أوروبا الشرقية ، ولانتهاء الحرب الباردة . ووفرت اجتماعات مختلفة ، منها مؤتمر نزع السلاح نتائج وتوصيات ملموسة ينبغي أن نستنير بها في جهودنا . وتعتبر إعادة انشاء اللجنة المخصصة في عملية المفاوضات ، خطوة من بين الخطوات المضمونية العديدة التي اتخذت في الاتجاه السليم . وهذا يبشر بالخير في جهودنا الجماعية لتحقيق نزع السلاح العام والكامل .

إن دور الأمم المتحدة في توفير القيادة اللازمة للتقدم صوب نزع السلاح العام والكامل ، وتوفير المحفل الذي يمكن أن يحرز فيه هذا التقدم ، دور لا غنى عنه في هذه العملية . بيد أن الدول الاعضاء مسؤولة عن تقديم الدعم الذي تتطلبه الأمم المتحدة . وعلى الدول الاعضاء أن تتعاون معا حرصا على ضمان إحراز تقدم جوهري صوب عالم خال من المواجهة وسباق التسلح والتهديد بالفناء النووي . إن جزر البهاما تتعهد بتأييد هذا المسعى الحيوي الجدير بكل تأييد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلمة الاخيرة هي السيدة دينيس بلاتنر المراقبة عن اللجنة الدولية للصليب الاحمر .

السيدة بلاتنر (اللجنة الدولية للصليب الاحمر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : كان إعلان سانت بيترزبورغ لعام ١٨٦٨ من أوائل الوثائق الدولية الرامية الى وضع قيود على ادارة الحرب . فقد أعرب ممثلو الدول الموقعة عليه عن قناعتهم بأن استخدام الاسلحة التي تزيد دون جدوى من معاناة المعوقين أو تجعل وفاتهم محتمة ، يتعارض مع القوانين الانسانية . ومن ثم تعهدت تلك الدول بنبذ استخدام أنواع معينة من القذائف المتفجرة التي يمكن أن تؤدي الى اصابات مروعة . وبالتالي فمنذ وقت بعيد أي منذ عام ١٨٦٨ ، أعربت الدول عن مبدأ يعتبر اليوم أحد القواعد الاساسية في القانون الانساني الدولي الذي يطبق على النزاعات المسلحة .

وجاءت اتفاقيتا لاهاي لعام ١٨٩٩ وعام ١٩٠٧ فحولتا المبدأ الوارد في إعلان سانت بيترزبورغ الى قاعدة قانونية . والمادة ٣٥ من البروتوكول الاضافي الاول

لاتفاقيات جنيف المؤرخة في ٣ آب/أغسطس لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية ضحايا الصراعات المسلحة الدولية تعبر عن هذه القاعدة في شكلها الحالي . وتذكر الفقرة ٢ من تلك المادة ما يلي :

"يحظر استخدام أسلحة أو قذائف أو مواد أو طرق حرب ذات طبيعة تؤدي الى اصابات مفرطة أو معاناة غير ضرورية" .

وينبع هذا الحظر من أحد المبادئ الاساسية للقانون الانساني الدولي الذي يرد في الفقرة الاولى من نفس المادة ٣٥ من البروتوكول الاول ونصها كما يلي :

"إن حق أطراف الصراع ، في أي صراع مسلح ، في اختيار طرق ووسائل الحرب غير مطلق" .

وبالاضافة الى ذلك فإن المادة ٣٦ من البروتوكول الاول تلزم الدول الاطراف في هذه المعاهدة بأن تحدد ، عند دراسة وتطوير وحيازة واستخدام سلاح جديد ، ما إذا كان استخدام هذا السلاح محظورا بموجب القانون الدولي .

هذا الاستعراض الموجز للخلفية التاريخية والحالة الراهنة للحكم الخاص بمنع أو تحديد استخدام أسلحة ووسائل الحرب التي يحتمل أن تسبب معاناة غير ضرورية ، إنما نستهدف به التذكير بأن اتفاقية عام ١٩٨٠ التي سنحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لها في هذا العام اتفاقية ذات جذور عميقة في القانون الانساني الدولي . وبروتوكولاتها الثلاثة تعبر بشكل ملموس عن القاعدة الاساسية الواردة في البروتوكول الاضافي الاول لاتفاقيات جنيف ، وتسمح بتطبيقها على أسلحة معينة .

ومنذ عشرة أعوام رحبت اللجنة الدولية للصليب الاحمر باعتماد اتفاقية ١٩٨٠ لحظر أو تقييد استخدام أسلحة تقليدية معينة من قبل مؤتمر الامم المتحدة الذي عقد خصيصا لذلك . وسرها أن تسهم في نجاح المفاوضات الطويلة والدؤوبة التي انطوى عليها الامر ، وذلك خاصة بتنظيمها العمل التمهيدي اللازم . ومع أن اللجنة الدولية للصليب الاحمر لم تشارك في المؤتمر الذي اعتمد الاتفاقية ، إلا بوصفها مراقبا ليس إلا ، فإنها تؤازر أهداف الاتفاقية مؤازرة تامة ، وذلك لاسباب عدة منها :

أولا ، أن اتفاقية ١٩٨٠ ببروتوكولاتها الثلاثة التي تحظر أو تقيد استخدام أنواع معينة من الاسلحة ، تسهم على نحو مباشر في الهدف العام للقانون الانساني الدولي ، وهو الحد من المعاناة التي تسببها الاعمال العدائية .

ثانيا ، إن اتفاقية ١٩٨٠ معاهدة مفتوحة العضوية ، والتفاوض بشأن بروتوكولات أخرى سيجعل من الممكن منع أو تحديد استخدام طرق أو سبل أخرى للقتال لتعارضها مع الحكم العام الوارد في المادة ٣٥ من البروتوكول الاول ، إذ تثير نتائجها الضارة مشكلة انسانية خطيرة .

ثالثا ، إن المؤتمر الدولي للصليب الاحمر والهلال الاحمر ، الذي يضم الدول الاطراف في اتفاقيات جنيف وفروع حركة الصليب الاحمر والهلال الاحمر الدولية ، قد أعرب مرارا عن تأييده لاتفاقية ١٩٨٠ ومن ثم اعتمد المؤتمر الدولي الخامس والعشرون الذي عقد في جنيف في عام ١٩٨٦ ، القرار السابع الذي يطالب بإلحاح جميع الدول أن تصبح أطرافا في الاتفاقية .

لهذه الاسباب تأمل اللجنة الدولية للصليب الاحمر أن تلقى اتفاقية ١٩٨٠ بشأن حظر أو تقييد استخدام أسلحة تقليدية معينة ، قبولا واسع النطاق من جانب المجتمع الدولي . وانني أحث بإخلاص الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية ، أن تغتنم مناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للاتفاقية وبروتوكولاتها الثلاثة ، للانضمام اليها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اختتمت اللجنة المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح .

أعطي الكلمة الآن للراغبين في التكلم ممارسة لحق الرد ، إلا أنني أود أن أذكر الاعضاء بأن اللجنة ستتبع الاجراء الذي حدد مسبقا في هذا الصدد .

السيد مالك (العراق) : إن وفد الكيان الصهيوني حاول في بيانه خلط الأوراق وقلب الحقائق المعروفة والواضحة لكل دول العالم . ولن آخذ وقتا طويلا في الرد على ادعاءات هذا المندوب .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل اسرائيل في نقطة نظام .

السيد زيبوري (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أطلب إليك ياسيادة الرئيس أن تذكر ممثل العراق أن العادة في هذه المنظمة تسمى أن الدول بأسمائها . إنني أمثل دولة اسرائيل . وإنني فخور بكوني صهيونيا ولكن تسمية دولتي "الكيان الصهيوني" تسمية ليست صحيحة إلا بقدر صحة تسمية العراق "دكتاتورية صدام حسين" . لذلك ، أقترح أن يتقيد ممثل العراق بالاستخدام المتعارف عليه وإذا كان يريد التعليق على اسرائيل فعليه أن يستخدم ذلك الإسم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أطلب الى ممثل العراق أن يسترشد بالنظام الداخلي للأمم المتحدة ، الذي يتطلب أن تسمى الدول الاعضاء بأسمائها الصحيحة ، وأدعوه الى مواصلة الإدلاء ببيانه .

السيد مالك (العراق) : لا أحد يستطيع أن يفرض عليّ أي تعبير لا أريد استخدامه .

سأبدأ كلمتي من جديد .

إن وفد الكيان الصهيوني يحاول في بيانه خلط الأوراق وقلب الحقائق المعروفة والواضحة لكل دول العالم . ولن آخذ وقتا طويلا في هذه الساعة المتأخرة في الرد على ادعاءات هذا المندوب .

فعليه أولا أن يثبت مصداقية ما يقول هل الكيان الصهيوني مستعد لان يعلن صراحة وبلا لبس انضمامه الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وإخضاع منشآته النووية للتفتيش ؟ إن الفشل في إعلان مثل هذا الالتزام يعني بكل بساطة كذب ادعاءات هذا المندوب .

إن العراق ، وهو أمر معروف ، أحد الدول الموقعة على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، وتخضع منشآته المخصصة للأغراض السلمية لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشكل دوري ومعلن .

إن سياسة الكيان الصهيوني العدوانية معروفة للجميع . فاحتلاله لأرض فلسطين وللجولان ولبنان واضطهاده للشعب الفلسطيني ، الذي كان آخره مذبحة الحرم الشريف ، وعدوانه المسلح على العراق وتونس ، وتعاونه مع جنوب افريقيا ، كلها أمثلة على تلك السياسة المقيتة . وقد أنشأ لأغراض تنفيذ تلك السياسة العدوانية برنامجا نوويا وأدخل السلاح النووي للمنطقة بمساعدة الغرب ، وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية ، والكيان الصهيوني يمتلك الآن ترسانة من الاسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية ، بحيث أصبح وجوده يشكل خطرا كبيرا على دول المنطقة .

لقد قدم العراق مبادرة في نيسان/ابريل من هذا العام على لسان رئيسه ، الرئيس صدام حسين ، بشأن إعلان منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والربط بين تدمير الاسلحة النووية والاسلحة الكيميائية في المنطقة .

إن هذا الاعلان ما هو إلا نية مخلصة لتخليص المنطقة من أسلحة الدمار الشامل .

فهل يوافق الكيان الصهيوني على ذلك ؟ .

السيد زيبوري (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعتذر لأخذ وقت الاعضاء ، إلا انني لا أعتقد أن بوسعنا أن ننهي المناقشة العامة بهذه الافتراءات التي طرحها علينا مندوب العراق ، ذلك البلد الذي اتهمه مجلس الامن في ستة أو سبعة قرارات بأنه انتهك حرمة أراضي دولة الكويت المجاورة وضمها محاولا محوها من على وجه

الارض ، مستخدما جميع وسائل الحرب الحديثة . من حسن حظ شعب الكويت ، أن العراق تمكن من تحقيق ذلك دون استخدام أي جزء من ترسانة أسلحته الكيميائية الضخمة ، التي هدد بها الولايات المتحدة واسرائيل .

لسنا بحاجة أن نقتبس عن أي شخص خلاف الرئيس العراقي صدام حسين ، فيما يتصل بامتلاك العراق للاسلحة الكيميائية وتهديده البلدان الاخرى - تهديده في احدى المناسبات بمحو نصف اسرائيل وتهديده بمهاجمتها لا غير في مناسبات أخرى . هذا دليل آخر ، اذا كانت هناك حاجة لدليل ، على انتهاك العراق لاتفاقية جنيف لعام ١٩٢٥ . وبكل تاكيد فإن استخدامه لهذه الاسلحة في حربه مع إيران وضد مواطنيه ، واعتزامه استخدامها ، يشكلان انتهاكا لنص وروح الاتفاقية على حد سواء .

وفيما يتعلق بانتهاك العراق لمعاهدة عدم الانتشار ، فليس هناك بالتاكيد أي صلة أو علاقة بين هذا ، وبين ما إذا كانت اسرائيل قد وقعت أو لم توقع على معاهدة عدم انتشار . فلسنا البلد الوحيد الذي لم يوقع على تلك الاتفاقية . ولقد أوضحنا في عدد من المناسبات في اللجنة الاولى وفي غيرها من أجهزة الامم المتحدة ، موقفنا حيال عدم الانتشار وحيال معاهدة عدم الانتشار . ولكن العراق وقعت على معاهدة عدم الانتشار . فكيف يمكن لممثل العراق إذن أن يفسر البيان الذي أدلى به رئيسه على شاشة التليفزيون الفرنسي في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٠ بأن العراق ليست لديه أسلحة ذرية ؟ أنا على استعداد لكي أصدق أنه ليست لديه أسلحة ذرية في هذه المرحلة . لكنه استرسل في بيانه قائلا انه :

إذا كانت إحدى الدول الغربية تريد مساعدتنا على إنتاج أسلحة نووية لتعويضنا عن الاسلحة التي في حوزة إسرائيل" ـ

التي لا يوجد أي دليل عليها ـ

"فإننا لا نجد مدعاة للاعتراض على هذا."

فكيف تفي تلك الرغبة المعلنة في امتلاك أسلحة نووية بالتزامات العراق بمقتضى المادة الثانية من معاهدة عدم الانتشار ؟

وفي خلال العام الماضي ، عقب كل معلق معني بالشرق الاوسط على محاولات العراق غير المشروعة ـ من حيث استخدامها لوسائل غير قانونية ـ لامتلاك مكونات الاسلحة النووية . وأشير هنا الى عدد قليل من المصادر على سبيل المثال لا الحصر . فهناك مصدر قديم هو مقال بقلم السيد جي سنايدر في صحيفة "ذي ميدل ايست جورنال" ، المعنون "الطريق الى اوزيراك : سعي بغداد للحصول على القنبلة" ، وهناك ماذكره ليونارد سبكتور ، وهو حجة عالمية في موضوع عدم الانتشار ، في مقالة عنوانها "التوجه النووي" ؛ وهناك مجلة "ميد ـ ايست ماركتس" ؛ والمجلتان الالمانيتان "شترن" و "دير شبيغل" ؛ ومجلة "ذي ايكونوميست" اللندنية ؛ وصحيفتا "واشنطن بوست" و "نيويورك

تايمز" ؛ ومجلة "تايم" . إن هذه المصادر ومصادر أخرى كثيرة قد أثبتت بوضوح معتمدة جهود العراق المحمومة للحصول على مكونات السلاح النووي . إن الثغرات الموجودة في نظام عدم الانتشار وفي نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والتي تعيها الوكالة نفسها تماما ، قد نشرت بالتفصيل في "بوليتين أوف ذي اتوميك ساينتستس" في سلسلة من الاعداد ابتداء من كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ .

لذلك أعتقد أن من الواضح لنا جميعا ماهو موقف العراق على وجه التحديد فيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار وعدم الانتشار ، والتهديد باستخدام القوة واستخدامها ، وبوجه عام موضوع نزع السلاح برمته .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥